

المقدمة

في الدول ذات الظروف الخاصة والمتمثلة في الدول الكبيرة في المساحة أو الدول التي تحوي على مكونات أثنية أو عرقية أو مذهبية متعددة كالعراق مثلا يعد النظام الفدرالي من أكثر النظم المتاحة والملائمة في التوقيت الحالي في إدارتها ومنع انحلالها وتشرذمها حيث تتيح دساتير تلك الدول ومنها الدستور العراقي الجديد الدائم والقوانين المتفرعة عنه تكوين أقاليم في بلد على اساس فدرالي اتحادي موحد ومن المعلوم أن الذين حكموا العراق بعد سقوط الطاغية كانت لهم اليد المتسلطة في كتابة الدستور وفق رؤيتهم مستلهمين من نجاح التجربة الكوردية لأقليم كوردستان / العراق في تحقيق استقراره وأمنه وتقدمه ومتخوفين من عودة الحكم المركزي الذي ارتبط في ذاكرة العقل الجمعي الشيعي بالمكون السني باعتبارهم من حكموا العراق لقرن من الزمان والذي تحقق على أرض العراق بعد ذلك ادامة زخم تقدم أقليم كوردستان وانهيار الوضع العام الأمني والخدمي لبقية محافظات العراق غير المنتظمة في أقليم وتشخيص الخلل قد تتحمله العملية السياسية برمتها ومع وجود مشاكل أمنية غير مسبوقة على مستوى العالم في انتشار ظاهرة الإرهاب بخلفياته المتنوعة ومن وجود التنظيمات المتطرفة، والمليشيات الخارجة عن القانون، والعصابات الإجرامية مستغلين التخبط السياسي وعدم وجود ارضية دستورية قانونية ثابتة لتحديد النظام السياسي في العراق واستطاعت تلك المجموعات المتطرفة من استغلال تلك الفوضى السياسية والادارية ونالوا من العراق وشعبه واغرقوا شعوبها في بحار من الدماء في غياب حقيقي لنظام حكم وطني دستوري قانوني يثق بها شعب العراق بكل اطيافه وهنا وجد ان الفدرالية هي الحل وهو المتاح الوحيد في ايقاف نزيف الدم العراقي وفي خضم هذه الاجواء النارية ولد الدستور واوجد معه الفدرالية كحل اقلها في تلك الظروف على امل تطويرها بقناعة كل الاطراف او التفكير في صيغ اخرى يتلائم والواقع العراقي الراهن واسهامي المتواضع في اختيار هذا البحث وهذا الموضوع بالذات ينصب في خانة اصلاح الوضع الدستوري والقانوني والسياسي والاداري الحالي في عراقنا الفدرالي الاتحادي الديمقراطي .

وسيكون موضوع بحثي دستورية النظام الفدرالي في العراق لذا سوف اتناول بحث ذلك في مبحثين .

المبحث الاول / الاساس الدستوري للنظام الفدرالي في العراق

دستورية النظام الفدرالي في العراق

المطلب الاول / ماذا تعني الفدرالية تقسيم , ام تعني اتحاد ؟

الفرع الاول / اهم سمات الفدرالية

الفرع الثاني / نشأة الفدرالية

الفرع الثالث / تساؤلات جديدة بالملاحظة في الوضع العراقي الحالي

المطلب الثاني

الفرع الاول / توزيع الاختصاصات والمسؤوليات في النظم الفدرالية والواقع الدستوري العراقي

الفرع الثاني / التنظيم الدستوري وتوزيع الاختصاصات والمسؤوليات

الفرع الثالث / التنظيم الدستوري وتوزيع الاختصاصات والمسؤوليات في الدستور العراقي

المطلب الثالث / تطبيقات النظام الفدرالي في العراق

المبحث الثاني / الديمقراطية التوافقية

المطلب الاول / ومفهوم الديمقراطية التوافقية

المطلب الثاني / هل الفدرالية تحل مشاكل العراق العرقية والطائفية

المطلب الثالث / فوائد النظام الفدرالي كما جاء في الدستور

الفرع الاول / العلاقة بين الفدرالية والديمقراطية

الفرع الثاني / تناقضات دستورية في بقاء العراق دولة فدرالية

المطلب الرابع / النظام الفدرالي ومستقبل العراق

الفرع الاول / النظام الفدرالي في النهاية ليس سوى تسوية سياسية

الفرع الثاني / هل العراق دولة فدرالية ؟ هل الفدرالية مطبقة في العراق ؟

الخاتمة

المصادر والمراجع

الخاتمة وقائمة المصادر والمراجع والمواقع الالكترونية المعتمدة بعون الله .
الفهرست

الباحث

المبحث الاول

الاساس الدستوري للنظام الفدرالي في العراق

دستورية النظام الفدرالي في العراق

لا نستطيع في هذه العجالة (الخوض في الحياة الدستورية في العراق اي منذ قانون الاساسي العراقي (دستور) سنة 1925) (1) إلا إننا نستطيع أن نركز على جوهر جميع الأنظمة الدستورية العراقية السابقة وهي بروز هيمنة هيئة على غيرها من هيئات الدولة، (الملك) اولا ثم (مجالس قيادة الثورة) وبذلك فشلت جميع المحاولات السابقة الدستورية والقانونية لحل مشاكل ما يسمى بالدولة العراقية منذ تاسيسها في عشرينات القرن الماضي والمتمثلة بالتباينات العرقية والدينية والمذهبية وكلفت ما نتج من ذلك من حروب واضطرابات وانتفاضات واعتقالات دماء واموال وجهود عراقية غزيرة نتيجة الحروب الداخلية والإقليمية (2) وبعد احداث عام 2003 وما تلاها من سقوط النظام الدكتاتوري (أطلق الغزو الأمريكي للعراق التطلعات القومية المكبوتة للشعب الكردي بعد ان خذلتهم الدول الاستعمارية لا سيما بريطانيا في اقامة وطن يضم الكورد المبعثرين في كل من العراق وتوركيا وسوريا وايران تمكن كورد العراق من اقامة دولة شبه مستقلة) (3) وتم صياغة الدستور العراقي الجديد بشكل تلمي مطامح كل الاطياف العراقية اقلها في الظرف الراهن حيث شارك كل الشعب العراقي في استفتاء شعبي عام(4) لتأييد ومباركة الدستور العراقي الدائم الجديد .

و يؤكد الدستور العراقي الدائم لسنة 2005 أن العراق دولة اتحادية و ورد في ديباجته أن نظام الحكم في العراق (جمهوري اتحادي ديمقراطي تعددي) واكدت المادة (1) منه ان جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة ، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي ، وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق) وتؤكد المادة 4 / خامساً :- (لكل إقليم أو محافظة اتخاذ أية لغة محلية أخرى لغة رسمية إضافية إذا أقرت غالبية سكانها ذلك باستفتاء عام) وأكد الدستور انه القانون الأسمى والأعلى في العراق ، ويكون ملزماً في أنحاءه كافة ، وبدون استثناء كما جاء في المادة 13 / أولاً منه بالنص " يعد هذا الدستور القانون الأسمى والأعلى في العراق ويكون ملزماً في أنحاءه كافة وبدون استثناء " كما تؤكد نفس المادة في فقرتها الثانية (لا يجوز سن قانون يتعارض مع هذا الدستور ، ويُعد باطلاً كل نص يرد في دساتير الأقاليم ، أو أي نص

1- د.صالح جواد كاظم ,د.علي غالب خضير ,الانظمة الدستورية في العراق ,مطبعة الحرية , ط1 , بغداد 90 – 91 , ص 1-3 .

2- احمد ابراهيم علي الورتي , النظام الفدرالي بين النظرية والتطبيق, دراسة مقارنة , ط1, 2008 , مطبعة موكرياني , اربيل , ص 211-219 .

3- ا.م.د.ابتهام محمد عبد ,الفدرالية واشكالية العلاقة بين المركز والاقليم في العراق ,مجلة علوم سياسية ,مركز دراسات الاستراتيجية , جامعة بغداد, العدد 4 , سنة 2009 ص2 .

4- سعيد السيد علي ,المبادئ الاساسية للنظم السياسية وانظمة الحكم المعاصرة , دار الكتاب الحديث القاهرة , ط1, 2006 ص 196 .

آخر يتعارض معه) وتؤكد المادة (116) "يتكون النظام الاتحادي في جمهورية العراق من عاصمة وأقاليم ومحافظات لا مركزية وإدارات محلية " كما تؤكد المادة (117). في فقرتها الاولى " يقر هذا الدستور، عند نفاذه، إقليم كردستان وسلطاته القائمة، إقليمياً اتحادياً " كما تؤكد المادة نفسها في فقرتها الثانية " يقر هذا الدستور، الأقاليم الجديدة التي تؤسس وفقاً لأحكامه " وتؤكد المادة (118) " يسن مجلس النواب في مدة لا تتجاوز ستة اشهر من تاريخ أول جلسة له، قانوناً يحدد الإجراءات التنفيذية الخاصة بتكوين الأقاليم، بالأغلبية البسيطة للأعضاء الحاضرين " وتؤكد المادة (119) " يحق لكل محافظة أو أكثر، تكوين إقليم بناءً على طلب بالاستفتاء عليه، يقدم بإحدى طريقتين :

أولاً "طلب من ثلث الأعضاء في كل مجلس من مجالس المحافظات التي تروم تكوين الإقليم".

ثانياً " طلب من عُشر الناخبين في كل محافظة من المحافظات التي تروم تكوين الإقليم " .

وتؤكد المادة (120) " يقوم الإقليم بوضع دستور له، يحدد هيكل سلطات الإقليم، وصلاحياته، وآليات ممارسة تلك الصلاحيات، على أن لا يتعارض مع هذا الدستور" وتؤكد المادة (121) على أولاً " لسلطات الأقاليم، الحق في ممارسة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وفقاً لأحكام هذا الدستور، باستثناء ما ورد فيه من اختصاصات حصرية للسلطات الاتحادية ثانياً " يحق لسلطة الإقليم، تعديل تطبيق القانون الاتحادي في الإقليم، في حالة وجود تناقض أو تعارض بين القانون الاتحادي وقانون الإقليم، بخصوص مسألة لا تدخل في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية.

ثالثاً " تخصص للأقاليم والمحافظات حصةً عادلة من الإيرادات المحصلة اتحادياً، تكفي للقيام بأعبائها ومسؤولياتها، مع الأخذ بعين الاعتبار مواردها وحاجاتها، ونسبة السكان فيها " .

رابعاً " تؤسس مكاتبٌ للأقاليم والمحافظات في السفارات والبعثات الدبلوماسية، لمتابعة الشؤون الثقافية والاجتماعية والإنمائية " .

خامساً " تختص حكومة الإقليم بكل ما تتطلبه إدارة الإقليم وبوجهٍ خاص إنشاء وتنظيم قوى الأمن الداخلي للإقليم، كالشرطة والأمن وحرس الإقليم. " إذاً فالدستور الاتحادي لجمهورية العراق قد بين جلياً وبشكل لا يقبل التأويل أن العراق دولة اتحادية (فدرالية) تتكون من عاصمة والتي هي بغداد وأقاليم ومحافظات غير منتظمة بإقليم .

المطلب الأول

ماذا تعني الفدرالية , تقسيم ام اتحاد ؟

إن مفهوم (الفيدرالية) أو ما يعرف بالنظام الاتحادي يقصد بها لغة (الاتحاد ، أو النظام التعاهدي ، أو الذي يقوم على التحالف، وقد يراد بها الحكم الذاتي، أو الجامعة) (1) وكفكرة الاتحاد تعتبر الأساس الأول الذي تركز عليها الفدرالية والغاية التي ترمي إليها هناك من ينعت الفدرالية نتيجة قلة الإدراك السياسي وعدم الشعور بالمسؤولية على انها مهيجة او مُمهدة للانفصال والتقسيم في حين عند التمعن تجد ان الفدرالية (توافق بين وحدات سياسية على امتلاك كل منها اجزاء من سيادة الدولة الاقليمية والسياسية مما يعطيها ميزة الاستقلال الذاتي في الوقت الذي تشارك فيه بتكوين وادارة مركز السيادة العامة) (2) وثبت من خلال التجربة بان الفدرالية هي الحل الواقعي الممكن للنزاعات في المجتمعات المتعددة الاطراف بل حتى في البلدان المتجانسة نسبيا (3) إذ هي أيضا الطريقة المثلى الممكنة لمعالجة التفاوت الاقتصادي بين الولايات في البلد الواحد و النظام (الفيدرالي) تعتمد السمات التالية (4) .

الفرع الأول أهم سمات الفدرالية

- 1- الوحدة على الصعيد الخارجي اذ لا يعترف الا بالدولة الاتحادية على الصعيد الدولي.
- 2- مرونة العلاقة ما بين المركز والاقليم ويسود نوع من التوازن ما بين الطرفين .
- 3- هناك علم واحد رسمي للدولة الفدرالية يرفع على المؤسسات والمباني الحكومية في المركز والاقليم ويتقدم على ما سواه من اعلام الاقاليم ولا مانع قانوني اودستوري من وجود علم الاقليم الى جانبه .
- 4- تشكيل جيش وطني واحد للدولة الفدرالية وهو المسؤول عن حماية امنها وتشكل قوات شرطة محلية وحرس الإقليم لحماية الأقاليم والولايات الفدرالية مكونة من ابناء الاقليم او الولاية .
- 5- التعدد على الصعيد الداخلي اذ يكون لكل اقليم مؤسساته السياسية والدستورية وله حق اصدار التشريعات الخاصة به بما يتلائم ومصالحة الاقليم على ان لا تتعارض مع الدستور الفدرالي .

1- د. عبد الناصر المهدي ، الفدرالية في العراق ، مطبعة مجلة العراق الجديد العدد 3 ، 2017 ، ص 1-3
2- د. حسن جليبي ، دراسات دستورية في فصل السلطات الفدرالية ، منشورات مكتب دراسات وبحوث المركزي للديمقراطي الكوردستاني ، الطبعة الاولى ، مطبعة وزارة التربية ، منتدى اربيل ص 30 - 31
3- د. ساجد احمد عيل ، نموذج النظام الاتحادي ، ص 19 بحث منشور على النيت اخر زيارة له يوم 2018/7/5 www.forumfed
4- رونالد واتس الانظمة الفدرالية ، ترجمة غالي برهوم ، مطبعة خاصة ، اوتواو كندا ، منتدى الاتحادات الفدرالية ، 2006 ، ص 1-3

الفرع الثاني

نشأة الفدراليات

تنشأ الفدراليات في معظم الأحيان من خلال اتحاد مجموعة من الدول أو الولايات تتوفر بينها مصالح مشتركة سواء كانت سياسية أو جغرافية أو تاريخية أو اقتصادية أو بناء على رغبة شعوبها او نتيجة لضغوطات دولية او اقليمية خارجة عن ارادة شعوب تلك الولايات المتحدة (1) او تنشأ في أحيان أخرى من تفكك دول موحدة الى دول وولايات حيث تتوحد بعض من تلك الولايات المفككة لتشكّل دولة كبرى فدرالية قوية، وبهذه الطريقة تألفت أغلب الدول الفيدرالية، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، والتي بدأت بتوحد (13) ولاية وكذلك الإمارات العربية المتحدة (2). لا يوجد قالب قانوني دولي ثابت للفدرالية حيث هناك أنواع من الانظمة الفدرالية تركز جميعها على قاعدة واحدة ثابتة وهي تقسيم السلطات والصلاحيات بالاستناد الى نصوص دستورية وقانونية يمنع ظهور الدكتاتوريات وحكومات مركزية متمتمة وهي بعكس ما يروج لها قليلي الادراك والحس الوطني انها اداة لوحدة الوطن والمواطنة السليمة دون اي شعور بالإجحاف او الغبن الوطني(3).

الفرع الثالث

التساؤلات الجديرة بالملاحظة في الوضع العراقي الحالي (4)

للاستيضاح من وجود بعض النزعات السلبية وعدم الرغبة بالمبادئ الدستورية وتطبيقها من قبل بعض الاحزاب والشخصيات العراقية الحاكمة وخاصة فيما يتعلق باقليم كردستان وهنا لابد لي من الاشارة الى بعض من تلك المفارقات المثيرة للاستغراب والحيرة حيث :-

- 1- أن المكون الذي يهيمن على السلطة والقرار في العراق الاتحادي هو من كتب الدستور أو يعد المساهم الأكبر في كتابته فما الغرض من تعطيله أو العمل ببعضه وترك مجمله وبصورة انتقائية ؟ هل هو عدم الايمان بالمبدأ من أساسه من قبل هؤلاء الاحزاب والشخصيات ؟ او انها كانت خدعة سياسية الغاية منها اعادة التنظيم ام تجاوز مرحلة ؟ او اسباب اخرى ؟ واين الضمانات الدستورية ؟ .
- 2- بما أن واقع الحال يؤكد بان العراق بلد مكونات لا بلد مواطنة خاصة بعد تكريس المحاصصة فيه على حساب الكفاءة لماذا لا يختار النظام الأمثل لتحقيق الأمن وتطمين المكونات وتوزيع الثروات بشكل عادل؟

1. رونالد واتس , المصدر السابق ص 12

2. د.نعم محمد صالح , الفدرالية في الدستور العراقي الواقع والطموح , مجلة دراسات دولية , العدد 41 , بغداد , سنة 2005 ص 49 – 50

3. جورج اندرسون , المقدمة عن الانظمة الفدرالية , ترجمة مها تكلا , الطبعة الاولى , كندا , 2006 , ص 6

4. د. عبدالناصر المهدي , المصدر السابق , ص 7-8

وهل هناك حل افضل من الفدرالية متاح حاليا ؟ اذا سلمنا جدلا ان الانفصال خيانة والمروج له عميل والدستور كما نرى لا يطبق إذن اين الحل ؟ .

3. وجود إقليم كردستان أمن متطور ثابت الخطوات في الإعمار والديمقراطية ألا يعد علامة فارقة بينه وبين بقية المحافظات التي تدار مركزيا ويعتريها الخراب والدمار وضياح الأمن في الغالب منها ألا يمثل الأقليم تجربة في الإمكان القياس عليها ؟ ولماذا هذا العداء الشرس للفدرالية والحلم بالعودة الى المركزية و الدكتاتورية المقيتة ؟ اولم يكن هذه الاحزاب والشخصيات الحاكمة حاليا في العراق من اكثر المتضررين من المركزية و الدكتاتورية المقيتة .

4. هدر المال العام والفساد المستشري في مؤسسات الدولة المركزية والحكومات المحلية فيها ألا يدل على عدم صلاحية النظام المركزي المتبع في احواض الجنوب والوسط

5. تقدم الدول الكبيرة والصغيرة ذات النظام الفدرالي وازدهارها أمنيا واقتصاديا، (الامارات العربية) مثلا حتى باتت من الدول المتقدمة على مستوى العالم في رخائها واستقرارها و ثرائها ألا تمثل نموذجا جديرا بالاقْتداء ؟ والسعي للوصول إلى مصافه ومحاكاته(1) ؟ .

وهنا لا بد من التنويه والاشارة الى ما يلي :-

في بلد مثل العراق اشتد النزاع بين مكوناته وتنوع وتباين مصادر وطريقة توزيع ثرواته ولكي يتحقق فيه قدر كبير من الأمن والإعمار ومنع زيادة التمزق والانفلات ووضع حل للتباينات العرقية والمذهبية لا بد من تطبيق الدستور حرفيا واتاحة الفرصة للمحافظات التي تسعى لإقامة الأقاليم وإيجاد آلية سليمة وقانونية شفافة وواضحة في توزيع الصلاحيات والموارد بحسب القوانين النافذة التي اتكأت على الدستور بعد الفشل الذريع والحقيقي في الوصول لشراكة حقيقية بين المكونات في السلطات الثلاث (التنفيذية- التشريعية – القضائية) وكذلك نرى ان تعطيل الدستور وعدم العمل بموجبه أو الاختيار الانتقائي لتفعيل بعض من مواده و تعطيل البعض منها على ما عليه من ملاحظات، يكرس الظلم والاستبداد، ويسهم في تخلف العراق على مستوى التنمية والإعمار، فضلا عن جرائم انتهاك حقوق الانسان، وإذكاء الصراع على مستوى المكونات وكل جهد خارج هذين الملاحظتين يعتبر انتهاك للدستور ويدخل في خانة معادات العراق ارضا وشعبا هنا اعود وأؤكد إن مفهوم (الفيدرالية) أو ما يعرف بالنظام الاتحادي (الإتحاد) هو الحل الامثل المتاح للوضع العراقي الحالي ولا بد منها اقلها في ظل الظروف الاقليمية و الدولية الراهنة والا فسندخل ككل الاطراف في دوامات ومتهاتات وصراعات لا يحمد عقباه والكل سيكون خاسرا عدا أعداء العراق .

1.د. محمد عمر مولود , الفدرالية وامكانية تطبيقها في العراق , الطبعة الثانية , مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر , مطبعة وزارة التربية , اربيل 2000,

المطلب الثاني

الفرع الأول

توزيع الاختصاصات والمسؤوليات في النظم الفدرالية والواقع الدستوري العراقي

مع انتشار العولمة بأشكالها المختلفة والتراجع التدريجي والمستمر لدور الدولة القومية وضعف جاذبيتها والنفور منها من قبل المكونات الاجتماعية التي تبسط هذه الدولة سيطرتها عليها، فقد اخذت الروابط اللغوية والثقافية والدينية المختلفة تضغط باتجاه التعبير عن هويتها الخاصة ووجودها الخاص ضمن الكيان العام للدولة الام، واضحت اية محاولة لكبت هذه الرغبات تجر الى ما لا يحمد عقباه، بل قد يجر- احيانا - الى الفوضى الاجتماعية وتفكك الكيان السياسي للدولة ولتجاوز هذه الحالة بدأت الدول تميل الى منح مزيد من اللامركزية الادارية لهذه المكونات و احيانا الى مزيد من الحكم الذاتي في اطار حكومات اقليمية تتشارك السلطة مع حكومة اتحادية مركزية وهو مانسميه بالشكل الفدرالي للحكم، فأصبح الحكم الفدرالي وسيلة مهمة وفعالة للتوفيق بين الرغبات المتزايدة للمكونات الاجتماعية المتنوعة في التعبير عن هويتها الخاصة وضمان التنسيق والتعاون بين هذه المكونات في اطار حكومة اتحادية مشتركة ان الحقيقة المتقدمة هي التي جعلت التوجه نحو الفدرالية اليوم يكتسب شعبية عالمية وجاذبية في الطرح السياسي حتى وصل عدد الدول الفدرالية اليوم مايقارب 24 دولة تضم مايقارب 40% من سكان المعمورة (1) و تجدر الاشارة الى ان الاختلافات تكون متعددة داخل اي اتحاد فدرالي وتختلف من اتحاد الى اخر، مهما كانت الجهود في تحديدها وصياغتها سواء في الدستور الفدرالي او دساتير الاقاليم والولايات اذ قد تأخذ شكل الاختلاف في عدد الوحدات الاقليمية المكونة للاتحاد ونسبة سكانها وموقعها، وثروتها النسبية، والاختلاف في درجة التجانس الاثني بين الوحدات الاقليمية وضمن كل وحدة اقليمية، والاختلاف في درجات المركزية واللامركزية وانعدام المركزية في السلطات والمسؤوليات الملقاة على عاتق النظم الحكومية المختلفة، والموارد المتوفرة لها، والاختلاف في درجة التناسق واللاتناسق اثناء توزيع الصلاحيات او الموارد على الوحدات المكونة، والاختلاف في طابع المؤسسات الفدرالية، سواء كانت رئاسية او برلمانية او متساوية تشارك في السلطة من حيث الشكل، مع تضمين التدابير اللازمة لاختيار اعضاء المجلس الفدرالي الثاني وتحديد تركيبته وسلطاته واقامة الدول الفدرالية لا يخضع لوصفة جاهزة يمكن تطبيقها بمجرد رغبة النخبة او القاعدة (2).

1- رونالد واتس , المصدر السابق, ص 4-5

2- امير جابر الساعدي, الطريق الى الفدرالية / مجلة اوراق عراقية , بغداد , العدد 2 سنة 2005 , ص 45

الفرع الثاني

التنظيم الدستوري وتوزيع الاختصاصات والمسؤوليات

إن القاعدة الأساسية للنظم الفدرالية هي قيامها بتوزيع السلطات والمسؤوليات بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية المنضوية تحت الاتحاد- بصرف النظر عن التسمية التي تأخذها هذه الحكومات وتتحكم في توزيع وتحديد تلك الاختصاصات والمسؤوليات الشكلية التي انشأت تلك الفدراليات وكما يلي :

اولا / عندما يكون الاتحاد الفدرالي قد نشأ من تجميع عدد من الوحدات التي كان لها وجود سابق على الاتحاد وقامت بالتنازل عن جزء من سيادتها من اجل اقامة الاتحاد فغالبا مايكون التركيز منصبا على تعيين مجموعة محدودة من السلطات الفدرالية الخالصة والمشاركة - متلازمة - مع استبقاء السلطات المتبقية وهي غيرمحدودة عادة في يد الوحدات المؤسسة، ومن الامثلة على ذلك الولايات المتحدة، سويسرا، استراليا، النمسا، والمانيا.

ثانيا / عندما يكون الاتحاد الفدرالي قد نشأ من تحول دولة مركزية الى دولة فدرالية بقيام الحكومة المركزية بتفويض سلطاتها الى الوحدات المحلية فغالبا ما كانت سلطات الوحدات الاقليمية محددة وظلت السلطة المتبقية في يد الحكومة الفدرالية كما هو الحال في كل من بلجيكا واسبانيا وحث كندا والهند وماليزيا هذا الحذو حيث تم تحديد السلطات الفدرالية الخالصة، والسلطات الاقليمية الخالصة، والسلطات المشتركة ، مع منح السلطات المتبقية للحكومة الفدرالية (1) ولا بد ان اشير ماذا نقصد بالسلطات الخالصة او الحصرية وماذا نقصد بالسلطات المشتركة والمتبقية ؟.

ان المقصود بالسلطات الحصرية (2) هي تلك السلطات التي يكون الاضطلاع بها من صلاحية الجهة التي حددها الدستور الفدرالي بحيث ان اي تدخل من اي جهة عدا الجهة المحددة دستوريا يشكل تجاوزا على النص الدستوري يقتضي تحرك القضاء لردعه وتحديد السلطات الخالصة في الدستور مفيد لانه يعزز استقلال الجهة التي تمارسها .

اما السلطات المشتركة (3) هي تلك السلطات التي تتداخل فيها سلطات المركز والوحدات الادارية المشكلة للفدرالية لاهميتها وتغيرها بحسب الظروف الداخلية والاقليمية والدولية ويؤكد الخبراء على اننا مهما حاولنا تحري الدقة في تحديد السلطات الحصرية فان التداخل السيادي بين مستويات الحكم المختلفة حاصل لامحالة وهذا ما عكسته التجربة الكندية والسويسرية ففي التجربة الكندية نجد ان الحكومة الفدرالية هي

1. يوسف محمد عيدان , مبادئ العلوم السياسية , قطر , جامعة قطر , الطبعة الاولى , مطبعة الجامعة , 1996 ص 126

2. محمد الهماوندي , الفدرالية والحكم الذاتي واللامركزية الادارية الاقليمية , الطبعة الاولى اربيل سنة 2001 , ص 149

3- محمد الهماوندي , المصدر السابق , ص 182

المسؤولة عن الشؤون الخارجية والامن والسياسات الاقتصادية الشاملة والهجرة لكن ذلك لا يمنع الاقاليم من التعاون مع الحكومة الاتحادية ليكون لها رأياً مؤثراً في هذه الميادين اما حكومات الاقاليم فهي المسؤولة عن حقول التربية والرعاية الصحية والانعاش والتنمية الاقتصادية وتنظيم الصناعة الا ان ذلك لا يمنع الحكومة الاتحادية من المشاركة في هكذا حقول عبر التنازل عن بعض الصلاحيات لحكومات الاقاليم أما السلطات المتبقية فهي تلك السلطات التي لا هي محصورة بنص دستوري لطرف معين ولا هي مشتركة حسب الحال بين الطرفين بل هي سلطات تتحكم فيها العرف الدولي وكذلك ظروف تشكيل الوحدات الفدرالية ورغبة سكان الاقاليم بالتوافق مع سلطات المركز او الاقليم مثلاً نجد ان الاتحادات الفدرالية الناجمة من تجميع وحدات كانت مستقلة، يتم منح السلطات المتبقية فيها لحكومات الوحدات، كما هو حال كل من الولايات المتحدة، استراليا، النمسا، المانيا (1).

الفرع الثالث

التنظيم الدستوري للاختصاصات والمسؤوليات في الدستور العراقي

قبل الحديث عن التنظيم الدستوري للاختصاصات في العراق، لابد من ابداء بعض الملاحظات على هذه الفدرالية الحديثة قياساً للفدراليات العالمية المتقدمة .

اولاً / ان الفدرالية في العراق لم تنشأ عن تجميع وحدات فدرالية كانت تتمتع باستقلال ذاتي سابق على نشوء الكيان الفدرالي العراقي الا اقليم كوردستان الذي كان له شبه استقلال ذاتي عن المركز وتم الاقرار به كوحدة ادارية مستقلة حتى في زمن النظام العراقي السابق وتمثل ذلك بسحب اداراتها المركزية من الاقليم كإقرار حكومي رسمي باستقلال هذه الوحدة الادارية كإقليم مستقل ادارياً واقتصادياً والدستور والنظام العراقي الجديد نظمت ذلك دستورياً وقانونياً فقط .

ثانياً / لم تنشأ الفدرالية العراقية عن قيام الحكومة المركزية باختيارها بتفويض سلطاتها الى الاقاليم المحلية لتمنحها الفرصة فيما بعد لتكون حكومات محلية في الاتحاد الفدرالي بل كانت فدرالية قائمة مستقلة عن حكومة العراق القائمة حينها. وسلطات الاقليم اختارت طوعاً النظام الفدرالي مع العراق .

ثالثاً / لم تنشأ الفدرالية العراقية في ظروف طبيعية لنشأة الاتحادات الفدرالية بل نشأت في ظروف تحرير واضطراب داخلي عنيف ترافق مع انهيار نظام دكتاتوري شديد المركزية، ورفض اقليمي لتقبل التغيير، وهذا انعكس بشكل سلبي على الموقف من عملية التحول الفدرالي الدستوري

رابعاً / على الرغم من ان الإطار الدستوري للفدرالية قد حدث قبل تشكل هيكلها الحالي .

توزيع الاختصاصات والمسؤوليات في الدستور العراقي الدائم

- ان الدستور العراقي شأنه شأن اي دستور فدرالي، قد وزع الاختصاصات والمسؤوليات بالشكل الاتي:-
- اولا / الاختصاصات الحصرية بالحكومة الاتحادية: لقد حددت المادة 110 من الدستور العراقي لعام 2005 (باب اختصاصات السلطات الاتحادية)، الاختصاصات الحصرية للحكومة الاتحادية⁽¹⁾
1. رسم السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية، وسياسات الاقتراض والتوقيع عليها وابعادها، ورسم السياسة الاقتصادية والتجارية الخارجية السيادية.
 2. وضع سياسة الامن الوطني وتنفيذها، بما في ذلك انشاء قوات مسلحة وادارتها، لتأمين حماية وضمن امن حدود العراق، والدفاع عنه.
 3. رسم السياسة المالية والكمركية، واصدار العملة، وتنظيم السياسة التجارية عبر حدود الاقاليم والمحافظات في العراق، ووضع الميزانية العامة للدولة، ورسم السياسة النقدية، وانشاء البنك المركزي وإدارته .
 4. تنظيم امور المقاييس والمكاييل والاوزان.
 5. تنظيم امور الجنسية والتجنس والاقامة وحق اللجوء السياسي.
 6. تنظيم سياسة الترددات البثية والبريد.
 7. وضع مشروع الموازنة العامة والاستثمارية.
 8. تخطيط السياسات المتعلقة بمصادر المياه من خارج العراق، وضمن مناسب وتدفق المياه اليه وتوزيعها العادل داخل العراق، وفقا للقوانين والاعراف الدولية.
 9. الاحصاء والتعداد العام للسكان.
- ثانيا: الاختصاصات المشتركة بين الحكومة الاتحادية وسلطات الاقاليم: وقد اشارت الى هذه الاختصاصات المادة 114 من الدستور العراقي وحددتها ب:-
1. ادارة الكمارك وجعلت تنظيم ذلك بقانون سيصدر لاحقا.
 2. تنظيم مصادر الطاقة الكهربائية الرئيسية وتوزيعها.
 3. رسم السياسات البيئية لضمان حماية البيئة من التلوث، والمحافظة على نظافتها.
 4. رسم سياسات التنمية والتخطيط العام.
 5. رسم السياسة الصحية العامة .
 6. رسم السياسة التعليمية والتربوية العامة.
 7. رسم سياسة الموارد المائية الداخلية ، وتنظيمها بما يضمن توزيعا عادلا لها، وينظم ذلك بقانون.

واضافة الى هذه الاختصاصات المشتركة المبينة في هذه المادة، نجد ان المادة (113) قد جعلت ادارة المواقع الاثرية والبنى التراثية والمخطوطات والمسكوكات من الثروات الوطنية التي هي من اختصاصات السلطات الاتحادية , وتدار بالتعاون مع الأقاليم والمحافظات , بنظم بقانون .

ثانيا/ السلطات المتبقية: بموجب المادة (115) من الدستور، اصبحت من صلاحية الاقاليم الفدرالية المكونة للاتحاد الفدرالي العراقي، كما اصبح اي تنازع في الصلاحيات المشتركة، تكون الاولوية فيه لقانون الاقاليم الفدرالية والمحافظات غير المنتظمة بإقليم .

أ- وهنا اود ان اشير بان المشرع العراقي حسنا فعل في حسم الجدل في مثل هذه المواضيع ووضع حدا للاجتهادات غير المنتجة في هذا الباب .

ب- انطلاقا من نفس الاسس الموجودة في الفقرة (أ) نجد ان جعل الاولوية في حال التنازع في الصلاحيات لصالح قانون الاقاليم هو الأمر المعمول به في الدول الفدرالية المشابهة للعراق كما هو الحال فيما يتعلق بمعاشات الشيخوخة في الدستور الكندي حيث جعلت الاولوية فيه لصالح قوانين المقاطعات عند التنازع وهناك استثناءات في بعض الدساتير الفدرالية على هذه القاعدة.

ونستطيع ان نستنتج من ما سبق الاشارة اليه في هذا المطلب ما يلي :-

1- ان الفدرالية اليوم هي احد اشكال الحكم الناجحة التي تسمح للتنوع الاجتماعي في الدول بالتعبير عن الهويات الذاتية لمكوناته مع الابقاء على رابط الوحدة في ظل الاتحاد الفدرالي، لاسيما في عصر العولمة وافرزاته الثقافية والحضارية.

2- تختلف الدول الفدرالية في دساتيرها وطرق تشكيلها وعدد الوحدات المكونة لها بأختلاف الظروف الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والدولية والسياسية التي ادت الى تأسيسها.

3- ان توزيع الاختصاصات في الدساتير الفدرالية، غالبا ما يكون بتوزيعها الى ثلاث فئات (حصرية ومشاركة ومتبقية) وطبيعة هذه الفئات ومداهها تتحكم فيه ظروف نشأة الاتحاد وحاجاته.

4- مهما حرص المشرعون على توزيع السلطات بشكل دقيق وواضح بين الحكومات الاتحادية وحكومات الاقاليم المنظرية تحتها، فأن التشابك والتداخل والاختلاف حاصل لامحالة بينها، وهذا الامر يجب ان يقبل كواحدة من الحقائق الملازمة للفدراليات .

ان الدستور العراقي تضمن توزيعا للصلاحيات بين حكومة الاتحاد وحكومات الاقاليم المزمع انشائها، وفقا للفئات الثلاث المذكورة في الفقرة الثالثة .

المطلب الثالث

تطبيقات النظام الفدرالي في العراق

رغم مجموعة من الملاحظات والجهود السلبية المعادية للفدرالية الا ان جهود الأطراف والقوى السياسية المتفقة على تطبيق النظام الفيدرالي في العراق قد نجحت في صياغة الدستور العراقي الدائم لسنة 2005 بطريقة تضمنت الحق في تشكيل الأقاليم وتطبيق النظام الفيدرالي في العراق، إذ أشارت المادة (1) منه إلى إن: (جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي) ، كما وصفت المادة (116) من الدستور النظام السياسي في جمهورية العراق بأنه يتكون من عاصمة وأقاليم ومحافظات لا مركزية وإدارات محلية، وأكدت المادة (119) من الدستور نفسه على حق كل محافظة بتكوين إقليم بمفردها أو بالاتحاد مع محافظة أخرى، ومن أجل تنظيم عملية تشكيل الأقاليم (1) كما أصدر مجلس النواب العراقي القانون رقم (13) لسنة (2008) الخاص بالإجراءات التنفيذية الخاصة بتكوين الأقاليم (2) والذي ينص في مادته الثانية على ما يأتي :-

يتم تكوين أي إقليم عن طريق الاستفتاء ويقدم الطلب بإحدى الطرق التالية :-

أولاً: طلب مقدم من ثلث الأعضاء في كل مجلس من مجالس المحافظات المشكلة بموجب الدستور .
ثانياً: طلب مقدم من عشر الناخبين في كل محافظة من المحافظات التي تروم تكوين الإقليم .
ثالثاً: في حالة طلب انضمام إحدى المحافظات إلى إقليم يقدم الطلب من ثلث أعضاء مجلس المحافظة مشفوعاً بموافقة ثلث أعضاء المجلس التشريعي للأقاليم .

ورغم إن تطبيق النظام الفيدرالي في العراق قد أصبح ممكناً من الناحية الدستورية والقانونية، لكن من الجانب السياسي والواقعي تواجه محاولات تشكيل الأقاليم في العراق الكثير من المخاوف والعقبات والتي أدت إلى فشل أكثر من محاولة لكن مجرد التأمل في اسباب فشل تلك المحاولات لتشكيل الأقاليم في العراق (باستثناء إقليم كوردستان الذي فرض نفسه كأمر واقع) يكشف لنا الستار عن بعض الصعوبات والمعوقات التي تحول دون ولا بد أن أشير هنا إلى أهم المعوقات التي تعيق تطبيق النظام الفدرالي في العراق وهي :

1. حداثة مفهوم النظام الفيدرالي في الثقافة العراقية بحيث إنها تثير مخاوف التقسيم أكثر منها وسيلة لتنظيم شكل النظام السياسي ومنع التقسيم والاتحاد الاختياري الايجابي النافع للطرفين وحل لكثير من المشاكل.

1- قانون رقم 13 لسنة 2008 الخاصة بكيفية انشاء الاقاليم .

2- العوامل المؤثرة في الاستقرار , مجلة جامعة التنمية البشرية (عدد4),ص(77) , معوقات تطبيق النظام الفدرالي في العراق , شبكة نأ

<https://annabaa.org/arabic/autorsarticles> اخر زيارة لها يوم 2018/7/7.

2. لم تلق فكرة تشكيل الأقاليم في العراق الاهتمام الكافي في مدركات النخبة السياسية الحاكمة في العراق.
 3. إن طبيعة ومعالم النظام الفيدرالي المناسب للتطبيق في العراق تكاد تكون غامضة وغير واضحة لأغلبية . العظمى من العراقيين، وذلك بسبب حساسية الوضع السياسي وتعقيدات العملية السياسية الاقليمية والدولية .
 4. غياب العوامل اللازمة لنجاح النظام الفيدرالي في العراق، فغياب الاستقرار الأمني والسياسي، ووجود نزاعات ومشاكل حدودية وإدارية فيما بين المحافظات العراقية، وعدم وجود رؤية سياسية واضحة للنخبة .
 5. إن الظروف الإقليمية والدولية التي تحيط بالعراق جعلت من العراق ساحة لتصفية الحسابات ما بين الدول المتنازعة والمتصارعة فيما بينها بسبب اختلاف المصالح والإيديولوجيات.
 6. ضعف الحكومة المركزية وعدم فعالية مؤسساتها وخاصة في الوسط الديني والمذهبي وعجزها والاعتماد على مصادر غير رسمية في اتخاذ القرار.
 8. اخطرها واهمها على مستقبل وحدة العراق تحفظ المرجعية الدينية على تشكيل الأقاليم انطلاقاً من وجهة نظرها الخاصة التي تفضل بقاء العراق دولة بسيطة غير مركبة وغير فدرالية على اساس ديني مذهبي.
- وانا ارى رغم كل المعوقات والصعاب التي اشرنا اليها يبقى النظام الفيدرالي نظاما سياسيا حديثا ومتطورا ويشتمل على محاسن عديدة يمكن استثمارها بشكل صحيح عندما تنهياً الأجواء المناسبة لتطبيق هذا النظام، وممكن تجاوز تلك العوائق كما حدث من قبل في دول عديدة اخرى متطورة حاليا .

المبحث الثاني

الدستور والفدرالية والديمقراطية التوافقية

قبل الخوض في تطبيقات هذه النوعية من الديمقراطية لا بد لنا ان نعطيكم توضيحا لمعناها حيث كثر الحديث والجدل حول الديمقراطية التوافقية في الساحة السياسية العراقية، وانقسم الموقف اتجاهها ما بين مؤيد وآخر معارض، لذا يتطلب هنا تحديد مفهومها أولاً، وآليات تطبيقها ثانياً، وضمانات نجاحها ثالثاً، وعلاقتها بالفدرالية يتحدث عالم السياسة الأمريكي أرنت ليب هارت في كتابه (1) «الديمقراطية التوافقية في مجتمع . رابعاً متعدد» عن إمكانية الوصول إلى ديمقراطية ناجحة في مجتمعات تعددية، تعاني من انقسامات حادة، ثقافياً واجتماعياً ، بعيداً

1- العالم ارنت ليههارت , الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد, ترجمة حسن زينة , معهد الدراسات الاستراتيجية – كند, الطبعة الاولى-2006 , ص-4

عن نموذج «الديمقراطية المعيارية»، أو «الديمقراطية التنافسية»، بنموذجها البريطاني الذي يقوم على مبدأ حكم الأغلبية، والذي يسميه نموذج المعارضة - ضد - الحكومة. حيث تركز هذه الديمقراطية البديلة في محاولتها إدارة التنوع على ما يسميه (الحكم بالإجماع Consensus Democracy)، من خلال إجراءات مقننة تضمن (تقاسم السلطة Sharing- Power)، كما هو الحال في نماذج ديمقراطية ناجحة قدمتها كل من هولندا وبلجيكا وسويسرا والنمسا.

المطلب الاول

مفهوم الديمقراطية التوافقية (1)

إذا تجاوزنا المفهوم الكلاسيكي للديمقراطية في الفكر السياسي بمعنى إنها " حكم الشعب من أجل الشعب " والذي ينظر إليه البعض على إنه فكرة طوباوية غير صالحة للواقع ولا يمكن تطبيقها وتجاوزنا - كذلك - المصطلحات المؤدجة للديمقراطية - ديمقراطية شعبية، ديمقراطية مركزية وما أشبه- وركزنا الاهتمام على الديمقراطية كآلية للحكم مرتبطة بالانتخابات ورأي الأكثرية والرضا الشعبي في إطار التنافس الحر النزيه عن طريق صناديق الاقتراع ، وهو ما يصطلح على تسميته بالديمقراطية التنافسية أو ديمقراطية الأغلبية التي عرفها(سيمون مارتن لبيست) بالقول: إنها " نظام سياسي يوفر الفرص المؤسساتية المنتظمة لتبديل موظفي الحكم ، وآلية اجتماعية تسمح لأكبر جزء ممكن من السكان في التأثير على القرارات الرئيسية، وذلك بالاختيار من بين المرشحين لاحتلال المنصب السياسي.

إن هذا التعريف وغيره لديمقراطية الأغلبية يخلص إلى تحديد خصائصها العامة بما يلي:

1. إنها آلية سلمية لتداول السلطة.
2. إنها آلية للحكم في مجتمع متجانس ثقافياً.
3. تسمح للجميع بالحكم من خلال المشاركة في التشريع، وإقرار السياسة العامة والإدارة الحكومية.
4. اختيار الحكام يتم استناداً إلى الأغلبية الانتخابية التي يحصلون عليها في انتخابات عامة تشمل كل الشعب، فيكون الحكام ممثلين لكل الشعب او الاغلبية الساحقة.
5. خضوع السلطة للمراقبة والمحاسبة من قبل الشعب، لذا عليها أن تعمل وفقاً لمصلحته.

1- عبد العظيم جبر الحافظ , التحولات الديمقراطية في العراق الواقع والمستقبل , مطبعة مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي , الطبعة الاولى - بغداد,

6. عملية صنع القرار من خلالها تتم استناداً إلى قاعدة الأغلبية.

7. مفهوم الأقلية والأغلبية يجري احتسابه على أساس سياسي، وليس على أساس عرقي أو ديني. (1)

وبالانتقال إلى الحديث عن الديمقراطية التوافقية تجد أن المرتكز الأساس لها هو مبدأ التوافق، والتوافق كما يعرفه (أبريل كارتر) يعني " .. التكيف مع واقع الوضع السياسي والالتقاء بالمعارضين في منتصف الطريق، وتعزيز الخير العام بالتضحية ببعض المطالب والايثار الشخصية ويرتبط -أيضاً- بقيم الحكمة والتسامح الليبرالية فالديمقراطية التوافقية تجمع بين مقتضيات الديمقراطية من جهة ومقتضيات التوافق من جهة أخرى، ولكن التوافق بين من ؟ انه يعني التوافق بين ممثلي المكونات الاجتماعية المختلفة، تلك المكونات المتصارعة والتي تبحث عن دور سياسي لها وتحرص على تأكيد هويتها المستقلة، فالمجتمع الذي يطبق الديمقراطية التوافقية يكون مجتمعاً غير متجانس ثقافياً، ومتصارع اجتماعياً، وتشتد عدم الثقة بين مكوناته، ومثل هذا المجتمع يواجه حسب (آرنت ليبهارت) واحداً من ثلاثة حلول لمشاكله السياسية (2).

الأول/ اعتماد الحل التوافقي الذي يقبل بالانقسامات التعددية باعتبارها لبنات لبناء نظام ديمقراطي مستقر.

الثاني / إزالة الطابع التعددي للمجتمع أو تقليصه بصورة جوهرية عبر الاستيعاب لكافة مكوناته، لخلق مجتمع متجانس ثقافياً، وإمكانية نجاح هذا الحل ضئيلة على المدى القصير.

الثالث / تقليص التعدد عبر تقسيم الدولة إلى دولتين متجانستين أو أكثر، وهو الحل الذي يرفضه الاغلبية ونظراً إلى أن الحل الثاني متعذر في الأمد القصير، والثالث لا يمكن القبول به لاسيما في العراق- فإنه لا يبقى إلا الحل الأول المستند إلى الديمقراطية التوافقية، لذا تعرف الديمقراطية التوافقية بأنها "إستراتيجية في إدارة النزاعات من خلال التعاون والوفاق بين مختلف النخب بدلاً من التنافس واتخاذ القرارات بالأكثرية." وقد ولدت هذه الديمقراطية من الحاجة إلى توسيع ديمقراطية الأغلبية المعهودة، أي منع الأغلبية من التسلط على الأقلية ومنع الأقلية من تخريب الديمقراطية ذاتها بحجة وجود أغلبية تستبد برأيها. عليه يمكن الوصول إلى القول بان الديمقراطية التوافقية هي آلية سلمية لتداول السلطة في مجتمع متعدد يواجه خطر الانقسام، بسبب تطرف مكوناته الاجتماعية، وعدم ثقته بعضها ببعض الآخر، لذا يلجا قادة هذه المكونات إلى التوافق كسبيل آمن لتقاسم السلطة واتخاذ القرارات على أساس الحلول الوسط ووفقاً لمنطق الصفقة السياسية.

1- جورج طرابيشي , التقاليد الديمقراطية في الوطن العربي , مجلة حوار الشهر , بيروت , عدد 14 , سنة 2006 , ص 2

2- د. رشيد عمارة , الديمقراطية التوافقية دراسة في السلوك الانساني العراقي , مجلة زانكو سليمان (السليمانية) العدد 30 تشرين الاول , 2010

خصائص الديمقراطية التوافقية⁽¹⁾

- 1- انها آلية سلمية لتداول السلطة.
 - 2- تطبق هذه الآلية في مجتمع متنوع ومتصارع وغير متجانس كالعراق مثلاً .
 - 3- تشجع المشاركة السياسية على مستوى المكونات، ومستوى الشعب بشكل عام.
 - 4- تستند في اختيار الحكام إلى قاعدة التمثيل العرقي أو الديني أو الطائفي .
 - 5- خضوع السلطة للمراقبة والمحاسبة من قبل الناخبين على مستوى المكونات بشكل أساس.
 - 6- اتخاذ القرارات يركز إلى أسلوب الصفقة السياسية بين قادة النخب والقبول بالحل الوسط.
- ان يشعر الكتل والكيانات بقدر كافي من الشعور الوطني يكفي لصيانة وحدة البلاد (2) .
- 7- والتحلي بالاستعداد للانخراط في الجهود التعاونية فيما بينهم بروح الاعتدال والحل الوسط ويضمنوا ولاء أتباعهم ودعمهم لهم من خلال اتصافهم بقدر من التسامح يفوق تسامح أتباعهم من جهة، فضلا عن قدرتهم على حمل الأتباع على مجاراتهم من جهة أخرى ان الديمقراطية التوافقية لكي تضمن نجاحها في اي بلد لها أن تستند على الأركان التالية (3) :-

- 1- ائتلاف واسع حقيقي بين الزعماء السياسيين في البلد الواحد المتعدد الاطياف .
- 2- فيتو متبادل بين اطراف الائتلاف متفق عليه عند التعارض .
- 3- اعتماد النسبية كمعيار للتمثيل في المؤسسات الدولية والحكومية .
- 4 - إقرار درجة عالية من الاستقلال لكل قطاع مؤتلف .

1 . رونالد واتس , المصدر السابق ص 82 .

2. ارنت ليهارد , المصدر السابق ص 87 .

3. ارنت ليهارد , المصدر السابق , ص47 .

خصائص النظام الحكم الفدرالي :-

تتصف أنظمة الحكم الفدرالية بجملة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من الأنظمة

السياسية ومنها (1)

1. وجود مستويين من الحكم كل منهما يمارس سلطات مباشرة على مواطنيه: المستوى الأول تمثله الحكومة الفدرالية (الاتحادية) وهو المستوى الأعلى، والمستوى الآخر تمثله الحكومات المحلية (مقاطعة، كانتون، إقليم، ولاية، لاندر.. الخ) وهو المستوى الأدنى. (2)

2. توزيع السلطات والمسؤوليات التشريعية والتنفيذية بين هذين المستويين وحسب ما نص عليه الدستور، وهذا الأمر يختلف من نظام فدرالي إلى آخر، حيث هناك سلطات ومسؤوليات لكل مستوى من مستويي الحكم وهناك سلطات ومسؤوليات مشتركة بينهما

3. وجود هيئات قضائية تمارس دورها في فض المنازعات البينية، والعمودية لمستويي الحكم.

4. وجود مؤسسات وإجراءات معينة لتسهيل وتنسيق التعاون بين مستويي الحكم.

5. وجود دستور مكتوب تم إقراره بتوافق الحكومات والكتل السياسية، ولا يمكن تعديله بإجراء منفرد من الحكومة الاتحادية، بل يجب عليها أن تأخذ بنظر الاعتبار رأي الحكومات المحلية، والدستور بدوره هو الذي ينظم كافة الخصائص الواردة في الفقرات أعلاه.

إن هذه الأهمية والخصائص التي تتميز بها الفدرالية، تجعل منها تنظيماً لإدارة السلطة في مجتمع يعاني من مشاكل حقيقية تهدد استمرار وجوده وتطوره، (3) وليست سبباً في خلق هذه المشاكل فهي تأتي بعدها لعلاجها لا لافتعالها ، وهذه الملاحظة يجب إدراكها قبل توجيه أي انتقاد أو اتخاذ أي موقف من الفدرالية وهنا اضيف بانه على كل سياسي عراقي او الاحزاب المتنفذة حالياً في العراق ادراك الحقيقة الثابتة ان الفدرالية هي الحل الدستوري والقانوني المنظم لمشاكل العراق القديمة والحالية والمستقبلية وليست المشكلة وهي في نفس الوقت اداة للوحدة وعدم التفكك وليست اداة تشرذم او تقسيم وواجبهم الوطني يحتم عليهم العمل لترسيخها(4) .

1 - سولاف محمد امين , توزيع او تحديد الصلاحيات في الدولة الفدرالية , رسالة ماجستير , كلية القانون والسياسة جامعة صلاح الدين 2006 , ص 24

2. د. يحيى الجمل , الانظمة السياسية المعاصرة , مطبعة دار النهضة , بيروت , 2006 , ص 54 .

3.د.خالد عليوي عرداوي نفس المصدر السابق ويب سايد www.iraqmemory.org اخر زيارة 2018-7-7 .

4. د . اسماعيل مرزة , القانون الدستوري , مطبعة دار النشر بيروت , الطبعة الاولى , 1969 , ص 203 .

ضمانات نجاح تطبيق الفدرالية

لا يدل اختيار الفدرالية كنظام للحكم في دولة ما على أن هذه الفدرالية تمتلك مقومات النجاح والاستمرار، بل يحتاج ذلك إلى جملة من الضمانات المهمة التي تختلف من نظام فدرالي إلى آخر، فقد حدد (لاري دايموند) مدير التنمية والديمقراطية في جامعة كاليفورنيا هذه الضمانات لديمومة الفدرالية وكما يلي:

1. وجود دستور مكتوب يتضمن الآتي⁽¹⁾ :

أ. حماية حقوق الأفراد والحكومات المحلية من خلال تضمين هذه الحقوق في الدستور بوصفها جزءاً من الصفة الفدرالية، وأن يمتلك المركز القوة للتدخل في الوحدات الفردية (حكومات الأقاليم) لحماية الحقوق الدستورية وكل ما يتعلق بها من إجراءات، وذلك بمنح المحاكم الفدرالية والسلطات القضائية تفويضاً بالغاء القوانين والتصرفات غير الدستورية ويتوجب أن يمنح الدستور المحكمة الفدرالية تفويضاً بترجمة وتفسير الأحكام الخاصة بها ودعمها وحل الخلافات بين الحكومات قضائياً وحماية الحقوق الدستورية للأفراد والجماعات⁽²⁾.

ب. حق الوحدات المكونة للاتحاد في الاشتراك بتعديل الدستور الفدرالي وأن يكون لها الحق في تغيير الدستور الخاص بها من جانب واحد (وبما لا يتعارض مع الدستور الفدرالي).

ج. وجود تمثيل متساوي وقوي للوحدات الصغرى في المؤسسة الفدرالية والحكومة اللامركزية.

د. منح الحكومات المحلية بعض الاستقلالية في إدارة شؤونها الاقتصادية.

2. وجود مؤسسات مجتمع مدني نابضة بالحياة، وقد أحسن الكاتب الأمريكي (دايموند) في التأكيد على هذه المؤسسات لما تشكلها من قوة ضاغطة باتجاهين: الأول باتجاه الحكومة الاتحادية لمنعها من الانحراف عن المسار السياسي الصحيح وحثها على مزيد من اللامركزية، والآخر باتجاه الحكومات المحلية لمنعها من استغلال سلطاتها بشكل يتنافى مع الدستور الاتحادي ومع حقوق وحرريات مواطنيها، فضلاً عن الدور الفاعل لهذه المؤسسات في رفع مستوى الوعي العام للأفراد والجماعات⁽³⁾.

من جانبه أكد (جورج اندرسون) على أهمية هذه الضمانات وأضاف إليها ضمانات أخرى تتمثل في

أ. احترام سيادة القانون وإيجاد الآلية الدستورية مع ضمانات دولية لكيفية معالجة حالات التجاوز على القانون عن طريق محكمة فدرالية نزيهة تحت رقابة المحاكم الدولية المختصة⁽⁴⁾.

1. جورج اندرسون , المصدر السابق , ص 6 – 12 .

2. باقر ياسين , ست ولايات فدرالية على أساس جغرافي , مجلة دراسات عراقية , العدد 5 تموز 2006 ص 53 .

3. باقر ياسين , المصدر السابق, ص 55 .

4. باقر ياسين , المصدر السابق, ص 67 .

ب. احترام خصوصيات الاقليات بالاضافة على حقوقها الوطنية العامة واعتبار التجاوز عليها جريمة .

ج. احترام عنصر الهوية المشتركة وهي ما تسمى بالمواطنة .

د . وجود توازن بين الوحدات المكونة للاتحاد لمنع الاستقواء في علاقاتها بعضها ببعض الآخر.

وبدورنا نرى هناك ما يمكن ان نضيفها الى تلك الضمانات وهي

1 - وجود نخبة سياسية مؤمنة بالفدرالية وتعمل على ترسيخها دستوريا وشعبياً وهي قليلة جداً في العراق .

2 - وجود اكثر من وحدة فدرالية للاتحاد الفدرالي، وتشكيل المجلس الاتحادي باسرع وقت ممكن تطبيقاً للدستور وحماية لحقوق الوحدات الفدرالية وخصوصياتها وأن لا يكون مقتصرأ على وحدتين فقط .

إن الضمانات أعلاه تشكل أساس نجاح تطبيق الفدرالية، وبدونها يغدو فشل النظام الفدرالي أمراً محتوماً ولا يمكن ان يكون الا ابرة تخدير او تجميد لمسببات وجودها يتحكم بها العوامل الداخلية والاقليمية والدولية .

المطلب الثاني

هل الفدرالية تحل مشاكل العراق العرقية والطائفية

في عام 2003 الغى بول بريمر دستور العراق المؤقت المعدل لعام 1970، والذي أقر لأول مرة في تاريخ العراق مبدأ الحكم الذاتي كأساس لشكل الدولة العراقية، أعلن بريمر في عام 2004 قانون إدارة الدولة المؤقت كبدل للدستور، ثم عينت ما عُرف بمجلس الحكم الانتقالي، المكون من 25 شخصية عراقية، تم اختيارهم حسب محاصصات عرقية ومذهبية طائفية، ثم أحيل قانون إدارة الدولة المؤقت لهذا المجلس لكي يعلنه كدستور مؤقت للبلاد. وبموجب هذا القانون، أعلنت المحافظات الكوردية الثلاثة في كوردستان كتلة سياسية وإدارية واحدة لا يجوز المساس بها، (طبعاً هي بالأساس كانت كذلك بموجب قانون الحكم الذاتي الذي أُعلن في عام (1974). ثم أقر القانون نفسه مبدأ الفيدرالية كأساس لشكل الدولة العراقية الجديدة⁽¹⁾ .

وهنا لا بد لي ان اشير الى المقال المنشور في مجلة نيوزويك الاسبوعية الامريكية العدد 7 سنة 2015 بعنوان هل الفدرالية تحل مشاكل العراق للكاتب الامريكي ميشيل روبن المسؤول السابق في وزارة الدفاع الامريكية (بنتاغون) وعضو المعهد الامريكي للأبحاث ومختص بشؤون الشرق الاوسط وتركيا وايران حيث أكد هذا الكاتب ان الحل هو الفدرالية واستحالة حكم العراق من مركز واحد نظراً للعداء الشديد الكامن بين

1. (قانون الادارة الدولة المؤقت) سنة 2004

الاطياف العراقية (شيعية - سنة - كرد) واكد الكاتب انه لا بد من حكومة مركزية قوية تختص بشؤون الخارجية - الجيش - استخراج النفط - توفير الميزانية لكل الفدراليات حسب النسب السكانية وان الخطر الحقيقي لمستقبل العراق هو طموح واصرار الشيعة بحكم كونهم الاكثرية على حكم العراق من المركز (بغداد) ورفض الكورد والسنة وهذا يجعل العراق فريسة سهلة لدول الجوار وبالأخص غيران والسعودية والحرب الاهلية لا محال منها سواء اكانت مباشرة ام غير مباشرة (1).

المطلب الثالث

فوائد النظام الفدرالي كما ورد في الدستور

ولتكلمة التغييرات الدستورية القانونية في العراق بعد زوال الكابوس فإن الدستور الدائم الذي صيغ في غضون ثلاثة أشهر أقر لإقليم كردستان حصة من موازنة الدولة المركزية، كما تُركت مسألة استثمار الثروات المعدنية (النفط) في الإقليم مبهمة وتخضع للقوانين والتشريعات الصادرة عنه، وتكون له، حسب نص الدستور، الأولوية في حال التنازع مع السلطة الاتحادية (المركزية). كما أن السلطة المركزية ملزمة بدفع تكاليف قوات الإقليم (البيشمرگة) من الخزينة المركزية، إضافة إلى منح الإقليم الحق في امتلاك ممثليات له في الخارج وضمن السفارات العراقية(2).

المهم في هذا الأمر أن هذه الصيغة حصلت على موافقة أو إجماع اللجنة التي أعدت الدستور، والتي كانت مهمتها بالأساس مناقشة وإقرار ما تضمنه قانون ادارة الدولة المؤقت مع بعض الإضافات البسيطة. وهكذا أعلن الدستور وأقرّ مبدأ الفيدرالية لكوردستان العراق، مع إعطاء المحافظات الأخرى، باستثناء بغداد وكركوك، الحق في أن تتشكّل فيدرالية خاصة بها سواء لوحدها أو بالاتفاق فيما بين مجموعة منها ولاقت العملية الدستورية في العراق قبولا وترحيبا حارا من جميع الاوساط السياسية والشعبية في العراق والمتعطش للسلام اصلا ونظرا لكون الفدرالية تشكل إطارا مناسباً لنظام سياسي ديمقراطي لما توفره من مستوى إقليمي للحكم يأتي بعد المستوى الاتحادي إنها تعالج الصراعات الناشئة الموصوفة بالتنوع والتعددية

1. الكاتب الامريكي ميشيل روبن المسؤول السابق في وزارة الدفاع الامريكية (بنتاغون) وعضو المعهد الامريكي للأبحاث ومختص بشؤون الشرق الاوسط وتركيا ويران , مجلة نيوزويك الأسبوعية الامريكية النسخة الورقية الاخيرة صدرت في 25-12-2012
2- حسين هادي عليوي, الفدرالية ومستقبل العراق , بحث منشور في النيت www.ahewar.org/debat/show. اخر زيارة لها 7-7-2018

الاجتماعية – أثنية، دينية، طائفية إذ يتيح لكل جماعة تتمسك بديانته، ولغتها، وأفكارها، وخصوصياتها الذاتية ، ومجتمع بهذه الصورة تعيش فيه مختلف قطاعات المجتمع جنباً إلى جنب، ولكن بانفصال داخل الوحدة السياسية الواحدة، وإنكار وجود هذه الصراعات بين المكونات المختلفة من شأنه أن يرفع هذه الصراعات بينها إلى درجة تهدد وحدة المجتمع بالتشطي والتفتت لأن الولاءات الأولية لها كانت شديدة الصلابة فمن المستبعد أن تنجح أية محاولة لاستئصالها (بحجة الوحدة الوطنية) لا بل إن من شأن محاولة كهذه أن تؤدي إلى نتائج عكسية وربما نشط العنف بين القطاعات بدلا من التماسك الوطني ولتجاوز هكذا مصير مجهول تطرح الفدرالية نفسها كخيار ناجح يجسد العلاقة ويعيد الثقة بين المكونات وتعزيز المنافسة والابتكار على المستوى المحلي⁽¹⁾.

جميع النشاط الإنتاجي من خلال منع أعمال النهب والسلب التي يمكن للحكومة المركزية أن تمارسها. تعزيز الأمن الوطني وتواجه ضغوطاً ت القوى المتطرفة وتمثيل الأقليات بشكل أفضل ، لأن الديمقراطية التنافسية المستندة إلى حكم الأكثرية الانتخابية قد تغلق الطريق أمام هذه الجماعات بشكل دائم فلا يكون لها دور في الحكومة المركزية، في حين تعزز وجودها ودورها في ظل الحكم الفدرالي. وحماية الوحدة الوطنية ومنع التقسيم، فالفدرالية قادرة على تحقيق مصالحة بين القومية والديمقراطية في الدول متعددة القوميات من خلال منح المناطق التي تتركز فيها الأقليات السلطة الذاتية لإدارة شؤونها المحلية " كتأمين حقوقها اللغوية والثقافية وممارسة شعائرها الدينية، وحمايتها من انتقادات أو تدخلات القومية التي تشكل الأغلبية " وبعد نشر الثقافة الفيدرالية كما أكد " ماجد جواد الأمير " (2).

الفرع الأول

العلاقة بين الفيدرالية والديمقراطية

هي علاقة متينة فعلى المستوى الفكري فان المؤمن بالديمقراطية يشترط ان يكون مؤمنا بالفيدرالية. وهنا لابد للإشارة بان الديمقراطية منهج وسلوك وسياقات وتفهم وتقبل للأخر وليس صندوق الانتخاب فحسب وهذا المفهوم مرتبط تماما بمبدأ الحكم اللامركزي وليس تنظيرا ترفيا لكن تبدلت الرهانات السياسية في العراق بعد اقرار الفدرالية كشكل لنظام حكمه بعد فترة وجيزة من إقراره، بدأت التناقضات والاختلافات تظهر بين السلطة

1- حسين هادي عليوي، الفدرالية ومستقبل العراق ، بحث منشور في النيت www.ahewar.org/debat/show . اخر زيارة لها 7 – 7 – 2018

2 - نوري لطيف معضلات-الدستور-العراقي-الدائم www.sotaliraq.com/2017/09/23 منشور في النيت اخر زيارة يوم 8-7-2018= .

المركزية وسلطة إقليم كردستان العراق, وحدثت مشاكل وقيل الكثير من الآراء الشوفينية والعنصرية بتشجيع ومؤازرة من دول الجوار لإلهاء الشعب العراقي ومحاولة التقليل من مميزات الفدرالية ومحاسنها لكن رغم ما قيل عن الفدرالية هناك ثلاثة دوافع رئيسة تطمح بقية المحافظات ان تصرعلى المطالبة بها وهي :

الأول / السياسة غير المتوازنة التي تنتهجها السلطة المركزية والتي غالبًا ما تأخذ أشكالاً طائفية، مع تهميش الكتل الأخرى التي فازت في الانتخابات وحرمانها مما تتصورها حقوقًا انتخابية مشروعة، يضاف إلى ذلك ضعف السلطة المركزية وعجزها عن إجراء أي تحسين يُذكر لحياة الأفراد اليومية.

الثاني / المصلحة الذاتية للشخصيات التي تطالب بها والمصلحة المادية التي ستعود عليهم وعلى الإقليم المزمع إنشاؤه، مثلما احتج أحد المطالبين بالفيدرالية لمحافظةه بأن إقليم كردستان يستلم كل سنة أكثر من عشرة مليارات دولار من الخزينة المركزية، في حين أن محافظته لا تتسلم سوى مائتي مليون دولار سنويًا لتغطية احتياجاتها.

الثالث / نفوذ بعض دول الجوار التي تدفع باتجاه تشكيل أقاليم تسكنها أغلبية تتماثل معهم طائفياً. أما نسبة من يطالب بهذه الصيغة من أجل مصلحة سكان المحافظات فهي قليلة إن لم تكن معدومة، بدليل أن من يطالب بها هم السياسيون الذين يشعرون بأن السلطة المركزية لا تعيرهم أي اهتمام أو أعضاء مجالس المحافظات الذين يرغبون في زيادة صلاحياتهم، ولم تُسجَل أية حركة جماهيرية حقيقية تُذكر تطالب بذلك. وربما من المفيد التذكير بأن المطالبة بإنشاء إقليم في محافظة البصرة والتي دعا لها بعض أعضاء مجلس المحافظة لم تحصل على التصويت الشعبي المؤيد لها، وكذلك المطالبة بتشكيل إقليم ذي صبغة طائفية في الجنوب والتي قادها أحد الرموز الدينية الطائفية المتنفذة لم تحصل هي الأخرى على الدعم الشعبي المطلوب.

الفرع الثاني

تناقضات دستورية في بقاء العراق دولة بسيطة ام دولة فدرالية اتحادية (1)

إن الهدف الأساسي لأي دستور هو توحيد البلاد التي كُتِب من أجلها على الرغم من أن الدستور العراقي نصّ في مادته الأولى على أن "جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي، وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق". إلا أن المادة (119)

1- د.رياض عبد عيسى الزهيري أن التناقضات بين مواد الدستور العراقي الجديد كثيرة الموقع الالكتروني newsabah.com/newspaper/155445

تنسف المادة الأولى ونص على ما يلي "يحق لكل محافظة أو أكثر تكوين إقليم بناً على طلب يُقدّم بإحدى طريقتين:

أولاً / طلب من ثلث الأعضاء في كل مجلس من مجالس المحافظات التي تروم تكوين الإقليم.
ثانياً / طلب من عُشر الناخبين في كل محافظة من المحافظات التي تروم تكوين الإقليم".

وبما أن البرلمان هو السلطة التشريعية الأعلى، فلقد اشترط في الحصول على الفيدرالية عرض طلب المحافظة الراغبة في تشكيل إقليم على البرلمان لإجراء الاستفتاء عليه. وهذه هي نقطة الضعف في الدستور التي مكن المعارضين من التحجج بها للوقوف بوجه هذه المطالبات وبالاستناد عليها رفضوا تحويل الطلبات بإنشاء الإقليم إلى البرلمان.

ومع ذلك فإنه يمكن القول بأنه نتيجة التضارب في المواد الدستورية، وصراحة المادة التي تجيز إنشاء الفيدراليات، فإن المطالبة بإنشاء الفيدراليات ستستمر، وإن مسار المطالبة بها سيأخذ اتجاهين:

الاتجاه الاول : تمثله السلطة المركزية، ويتميز بالتشبث بالمادة الأولى وإحباط أية محاولة لإقامة فيدراليات جديدة، مع الموافقة على توسيع مبدأ اللامركزية للمحافظات المختلفة، وهو ما يدعو إليه اصحاب القرار السياسي في الاحزاب الشيوعية الحاكمة مستلهما برأي المرجعية يسعى إلى التثبث بالمادة (119) والمواد الأخرى .

الاتجاه الثاني / الواردة في الباب الخامس (سلطات الأقاليم المواد 116-121)، والتي تعطي الحق لأية محافظة بإنشاء إقليم وبالصورة التي رسمها الدستور في المادة (119).

ان المطالبة بين الآونة والأخرى من بعض المحافظات وكذلك من بعض السياسيين المعارضين والذين يرغبون في إجبار السلطة الحاكمة على تقديم تنازلات لهم ولقوائمهم أو ائتلافاتهم. وسيبقى السياسيون منقسمين حسب أهوائهم ومواقفهم من هذه القضية حتى وإن أدى الأمر إلى الدخول في أزمت سياسية خانقة. وستكون النتائج والغاية إضعاف الداخل وتقوية النفوذ الخارجي، مما يهدد العراق بتدخلات أجنبية قد تقوده إلى نزاعات عرقية , دينية , مذهبية , مناطقية لا تحمد عقباه . بكلمة أخيرة فإن مبدأ الفيدرالية في العراق إذا ما بقي على حالته المفتوحة والعائمة كما هي الآن وبقي الاعتقاد السائد بإمكانية تحقيقه في عدد من المحافظات، وفشل الحكومات العراقية في كبح جماح المطالبين به أو في إقناع أبناء تلك المحافظات عن طريق إشعارهم بأن السلطة المركزية هي الأقدر على تلبية طموحاتهم فإن النزاعات التقسيمية المتذرعة بالدوافع الطائفية ستسود

العراق، وستعود النزعات والحروب الطائفية إلى الظهور من جديد وربما تنتهي بتقسيمه فعلاً، خاصة إذا ما علمنا أنه ومنذ الآن بدأت تبرز بعض المظاهر الجديدة التي تؤزم الموقف وتعدّه بصورة أكبر مثل مطالبة أجزاء في محافظة واحدة بفيدرالية خاصة بها، كما حصل في مطالبة قضاء تلعفر في الموصل والأقضية ذات الأغلبية المسيحية فيه بفيدراليات خاصة بهم، والنزاع المتصاعد بين المحافظات المختلفة حول الحدود الإدارية لكل منها، فكل محافظة تدعي أن هناك أجزاء منها مستتلة من قبل محافظة أخرى، مثل ما حدث ويحدث بين محافظتي كربلاء و الأنبار وبين إقليم كردستان والمركز، الأمر الذي سيضيف للصراع الطائفي والمذهبي والعرقى صراعاً إدارياً لا نهاية له.

وبما أن مسألة تعديل الدستور هي من المسائل شبه المستحيلة بسبب الشروط التي وضعها كاتبوه الحقيقيون، حيث نصّ في المادة (142) في الفقرة (رابعاً) على أنه "يكون الاستفتاء على المواد المعدلة ناجحاً، بموافقة أغلبية المصوتين، وإذا لم يرفضه ثلثا المصوتين في ثلاث محافظات أو أكثر". وبما أن إقليم كردستان يتكون من ثلاث محافظات، وأن سلطة الإقليم لا يمكن أن تفرط بالامتيازات الكبيرة التي حصلت عليها بموجبه، فإن أي تعديل يمس هذه الصلاحيات يبدو شبه مستحيل. علماً بأن المادة (126) نصت على أنه "لا يجوز إجراء أي تعديل على مواد الدستور، من شأنه أن ينتقص من صلاحيات الأقاليم التي لا تكون داخلية ضمن الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية، إلا بموافقة السلطة التشريعية في الإقليم المعني، وموافقة أغلبية سكانه باستفتاء عام." (1) ويبقى الحل الأخير في يد السلطتين التنفيذية والتشريعية، وبغض النظر عن عجزهما الظاهر عن تعديل الدستور من أجل إيقاف موجة المطالبة بالأقاليم، لديهما القدرة على أن يعملوا على إصدار التشريعات، التي تعتمد على المادة الأولى وبعض النصوص التي وردت في الديباجة التي تؤكد على وحدة العراق وعدم تقسيمه، من أجل الحد من هذه الظاهرة التي لا تمت للنظام الفيدرالي المعروف عالمياً بصلة، وإنما هي أشبه بنظام كونفيدرالي ينتج عن اتحاد أجزاء كانت مقسمة أو متباعدة فيما سبق.

أما السبيل الآخر فهو أن تعمل السلطة المركزية على تعديل سياستها الداخلية وإشعار العراقيين بأنهم متساوون حقيقة، ونبذ السياسات الطائفية الضيقة التي تُبعد المواطنين عنها. وبما أن كل الدلائل تشير إلى أن المحاصصة الطائفية هي قاعدة النظام السياسي الراهن، فإن الوضع السياسي الراهن في العراق بوضعها الحالي ستنقى بؤرة توتر شديدة في المنطقة نتيجة للعقليات المريضة التي تتحكم بثروة العراق ومداخلها ويصبح العراق فعلاً ساحة تصفية حسابات بين قوى دولية وإقليمية والخاسر هو الشعب العراقي بكل أطيافه .

المطلب الرابع

النظام الفدرالي ومستقبل العراق⁽¹⁾

من خلال الاطلاع على أنظمة الحكم في المجتمعات الغربية يمكن ان نستنتج على ان النظام السياسي الأصلح للعراق وشكل الحكم فيه وهو الفدرالية يكون صالحا يرتقي به الى مصاف الدول المستقرة سياسيا وإداريا فان نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها اكبر دولة مستقرة سياسيا تعجب بنظامها السياسي الذي يمارس فيه مستويان من الحكم على نفس المجموعة البشرية عن طريق الخطأ بين الحكم المشترك أحياناً والحكم الذاتي أحياناً أخرى وذلك لاحترام وتشجيع التنوع في إطار الوحدة السياسية الأكبر. ومن خلال الدراسة لأنظمة الحكم في بقية دول العالم وجد إن أفضل دول العالم هي دول فدرالية واخص منها بالذكر الولايات المتحدة وكندا وألمانيا وبلجيكا واستراليا وسويسرا ومن الدول العربية الإمارات العربية المتحدة. وجد كذلك ان العراق بحاجة إلى نظام سياسي مشابه ولتوضيح ذلك للمتتبع جعلت عنوان المطلب الفدرالية ومستقبل العراق علما ان الفدرالية ليست مفهوما حديثا كما يظن البعض (حيث يعود ظهور الدول الاتحادية إلى بدايات العصور التاريخية في أواخر الإلف الرابع قبل الميلاد وتجسد ذلك مثلا بتوحد مصر العليا (الصعيد) ومصر السفلى (الدلتا) في عهد ملك مينا (النعمرم) 3200 ق . م).

ثم تطورت الفدرالية وتجددت إلى ما هي عليه في الوقت الحاضر ومنذ تاسيس نظام الولايات المتحدة الأمريكية بين عامي (1787) (1789) وبحسب تعريف الفيدرالية هنالك ضرورة لنوع من التقاسم بالحكم بين مستويات مختلفة ضمن مبادئ الحكم المشترك والحكم الذاتي ، وفي هذا بالذات لا يوجد أي تناقض بين الاسلام والفدرالية فقد عرف المسلمون أنظمة تشابه الحكم الذاتي في وقت كانت ترفضه معظم أوروبا لأنها كانت متمسكة بالدولة كاملة السيادة تماشيا مع متطلبات القرن الثامن عشر ، حيث أكد رسالة (الإمام علي بن ابي طالب) (عليه السلام) إلى الصحابي مالك الاشتهر عندما ولاه مصر في العديد من مفرداتها إلى الفصل بين صلاحيات السلطة المركزية المتمثلة بالخلافة الإسلامية في الكوفة وبين صلاحيات الأطراف المتمثلة بولاية مصر⁽²⁾ وخصوصياتها التاريخية الفرعونية وهي إشارة واضحة لنوع من التقاسم للسلطة.

والمفقت للنظر نجد إن الفدرالية تقوم على أساس عنصرين متناقضين هما " الاستقلال الذاتي " والاتحاد " وان الترابط بينهما وبعلاقتهما المتبادلة والمتعارضة يشكل وحدة المفهوم الحقيقي للدولة الفيدرالية التي

1. حسين هادي علوي , الفدرالية ومستقبل العراق بحث منشور www.ahewar.org/debat.art اخر زيارة 2018/7/7

2. د. عمر عوض الله جعي , نقلا عن الكتاب (ياقوت المستعصي) تأليف الدكتور صلاح الدين المنجد , دار الكتاب الجديد , بيروت , لبنان طبعة

مترجمة , ص 41

هي نتاج التوفيق بين رغبتين متعارضتين : تكون دولة واحدة من ناحية ، والمحافظة على أكبر قدر من الاستقلال الذاتي للولايات الأعضاء من ناحية أخرى. يكاد يتفق فقهاء القانون العام على ان الدولة الفيدرالية تنشأ بطريقتين لا ثالث لهما وهما تفكك الدول ذات تباينات عرقية أو دينية أو جنسية او اقتصادية مهنية او توحد عدد من الدول او الكيانات المختلفة لتشكّل دولة اتحادية تحقق طموحات أطرافها في الساحة الدولية مع احتفاظ كل كيان باستقلاليتها الذاتية في المسائل الخصوصية لهما مع ذلك هناك من يرى بان الدولة الفيدرالية يمكن أن تقوم بطريقة ثالثة أي بأسلوب دمج بين طريقتين (الانضمام و التفكك معا) ويستند في ذلك إلى كيفية نشأة كل من الدولتين الفيدراليتين الهند و كندا والعراق هي الساحة الملائمة لإنشاء كلا النوعين من الفدرالية والتجارب أثبتت بان العراق لم ولن تستقر في ظل دولة مركزية مهما بلغت قوتها وشدة تنظيمها وتشبثها بالسلطة ونظام البعث ومن سبقهم منذ تأسيس الدولة العراقية في بداية عشرينات القرن الماضي خير إثبات ودليل لما اشرنا إليه .

ان الدولة الفيدرالية تتميز بثلاثة مظاهر و هي الوحدة و الاستقلال و المشاركة. إذ إن الدولة الفيدرالية تبرز إلى العالم الخارجي و تتعامل في علاقاتها الدولية و السياسية مع الدول الأخرى كدولة موحدة بسيطة ، كما و إن لها بعض مظاهر الوحدة في النطاق الداخلي والتي لا بد منها حتى يمكن إعطاء وصف الدولة عليها ، وهذا ما يسمى بمبدأ الوحدة والذي يتمثل في تنظيم الدولة الفيدرالية ومبدأ الاستقلال يتمثل في تنظيم الولايات و يتنازع المبدأن تنظيم العلاقة بينهما ، الأمر الذي يؤدي إلى المبدأ الثالث مبدأ المشاركة⁽¹⁾.

الفرع الأول

النظام الفدرالي في النهاية ليس سوى تسوية سياسية

ارتفعت حدة النقاش حول الفدرالية وتعالّت الأصوات مع اندلاع ثورات الربيع العربي والمؤشّر في هذا الموضوع أنه في زمن الأنظمة السابقة كانت المجتمعات تفتقر إلى مؤسسات ديمقراطية يمكن للمجموعات الاجتماعية والسياسية فيها أن تعبّر من خلالها عن مطالبها وطموحاتها ، لذلك كانت المطالب تطرح في الخفاء ومعروف أيضا أن قيام الوساطات الديمقراطية يزيد الشعور بالاحتقان، ويرفع من سقف المطالب. ينبغي الإشارة أيضا إلى أنه حتى المؤسسات العلمية والإعلامية لم تعكس هذه المطالب الى وقت قريب (2)

1- د. طه حميد عنبي ، العراق بين اللامركزية والادارية والفدرالية ، مركز الامارات للدراسات استراتيجية ، مطبعة ردمك ، 2010 (ص51) .

2- د . عمر عوض الله جعي ، المصدر السابق و ص 254 .

الأصوات المطالبة بالفدرالية في العراق يمكن تقسيمها إلى فئتين :-

الفئة الأولى / هي التي تعاني من الظلم والحيث وللمطالبها جذور تاريخية كما هو الحال مع الكورد ومن المعلوم أن الأكرود عانوا من الظلم والإبادة والتهميش منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة وما عمليات قصف حلبجة بالسلاح الكيماوي وعمليات الإبادة الجماعية في عمليات الأنفال السيئة الصيت وإعدام الآلاف من شبابه وتهجير الآلاف تحت نراع واهية وتكالب دول الجوار عليه كلها شواهد حية وشاخسة ومحفرة إلى المطالبة بكيان مستقل نوعا ما وما الفدرالية الا الحد الأدنى من طموحهم وحقوقهم وطلباتهم (1) .

الثانية / فهي المجموعات والاحزاب والتي استغلت ضعف أجهزة الدولة المركزية بسبب الضربات التي تلقتها خلال الانتفاضات الأخيرة، ورفعت من سقف مطالبها لتطرح قضية الفدرالية.

الإشكالية هنا هو أن هذا الطرح لم يصاحبه دور تنويري من الإعلام أو جهد تأطري من منظمات المجتمع المدني، ولم يدرك عامة الجمهور ماذا تعني الفدرالية؟ وهل فيها مصالح لشعوب هذه الدول أم لا؟ لذلك تحوّل الحديث إلى نقاشات نخوية سياسية فيه من يتاجر بالقضية لغايات أنانية نفعية وفيه من يرفع مطالب مشروعة وبدورنا نرى ان الفدرالية في العراق وبالاستناد الى العقلية السياسية المريضة وفي ظل أكثرية برلمانية غير مؤمنة أساسا لا بالديمقراطية ولا بالعلمانية ومرتبطة بخلفية قومية دينية مذهبية تاريخية شوفينية مريضة تدار عقليتها من قبل مراجع دينية لا يمكن مناقشة قراراتها وفي ظل هذه الأجواء الساخنة ليست الفدرالية سوى حقنة تخدير مؤقتة الغاية منها إعادة التوازن أو عبور مرحلة ولا نرى لها مستقبلا مشرقا وليست سوى تسوية سياسية مرحلية يتحكم بموتها وحياتها الأغلبية العربية وبالأخص الشيعية الحاكمة في العراق (2).

1 - حسين هادي عليوي , المصدر السابق , ص 27 .

2 - د. طه حميد عنبكي , المصدر السابق , ص 73 .

الفرع الثاني

هل العراق دولة فدرالية ؟ هل الفدرالية مطبقة في العراق ؟؟

هذا السؤال هو إحدى غايات موضوع هذا البحث رغم كثرة تداول موضوع الوضع العراقي دولياً وإقليمياً نظراً للسؤال بهذه الصيغة هل العراق دولة اتحادية (فدرالية) دستورياً وقانونياً وفعالياً ؟

والجواب هو إن العراق دستورياً هو دولة اتحادية (فدرالية) منذ عام 2005 حيث أقر دستور جمهورية العراق الاتحادية ، كما إن قانون تكوين الأقاليم قد صدر والذي عرف باسم قانون الإجراءات التنفيذية لتكوين الأقاليم في العراق والذي يحمل رقم 13 لسنة 2008 ولكن الواقع يقول غير ذلك حيث إن بعض الأحزاب والكتل لا تؤمن بالفدرالية كنظام للحكم في العراق وإن قبولها للدستور بصيغتها الحالية وإقرار النظام الفدرالي فيه كان بحكم واقع الحال لذلك نراها تضع العراقيين أمام أي تطمح لإقامة الأقاليم الفدرالية في العراق متحججة بحجج ليس لها أي سند دستوري أو قانوني وترى إن إقامة الأقاليم الفدرالية فيه تهدد لوحدة العراق أو أن وقت تطبيق الفدرالية لم يحن بعد وما إلى ذلك من الحجج وبسبب ذلك لا نرى في العراق غير إقليم واحد هو إقليم كردستان وهو موجود أصلاً قبل وإثناء سن الدستور . إن من أكثر المشاكل التي تهدد العراق كدولة اتحادية (فدرالية) هو عدم الجدية لدى بعض الأحزاب خاصة التي تتشكل منها السلطة في تطبيق الدستور أو ترك الحرية للشعب ليقول كلمته في مسألة إقامة الأقاليم وقد قامت الحكومة بتعطيل طلبات رفعت لها وفق الآلية القانونية المستندة على الدستور ولم ترفعها إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق مستغلاً بعض الثغرات الدستورية والتي نوهنا عنها في المطالب السابقة في بحثنا هذا وذلك منعا لإجراء الاستفتاء على إقامة الأقاليم . وهناك مفاصل في الدولة معطلة بسبب عدم تطبيق الفدرالية كما نص عليها الدستور الاتحادي العراقي مثل (المجلس الاتحادي) والذي هو رديف لمجلس النواب والذي يكون أعضائه من الأقاليم كما إن تأخر الأعمار في عموم العراق سببه هو تأخر تطبيق إقامة الأقاليم التي لها صلاحيات واسعة في المجالات الاقتصادية والإدارية والتشريعية المحلية والتي لا تدخل ضمن السلطات الحضرية للحكومة الاتحادية ، كما أن تركيز كافة الأمور في يد الحكومة الاتحادية هو عامل من عوامل استئثار الفساد المالي والإداري في كافة مفاصل الدولة ، وعدم تطبيق إقامة الأقاليم بأي ذريعة يجعل البلد متأثراً في أي خلاف على مستوى الحكومة الاتحادية وفي أدق الأمور الحياتية وهذا ما لا نراه في إقليم كردستان حيث إن الأمور الاقتصادية والمالية والإدارية الخاصة بالإقليم وبحياة مواطنيه لا تتأثر بمشاكل الحكومة الاتحادية عكس مناطق العراق الأخرى

التي لا زال التخلف في كافة المجالات هو الغالب عليها كونها لا تزال محافظات محدودة الصلاحيات إذا فالعراق هو دولة اتحادية (فدرالية) من الناحية الدستورية فقط ولم يطبق ذلك بالشكل العملي الذي يبين أن العراق هو دولة اتحادية (فدرالية) من الناحية التطبيقية لكن الاحداث والوقائع تشير بما لا يحتمل الشك انها في طريقها الى التغيير والانهاء وكما هو الحال في جميع الفدراليات غير المنظمة بدساتير او قوانين او ضمانات دولية في كثير من المناطق في هذه المعمورة والتي سبقت هذه الفدرالية الفتية في العراق وهي (1)

- 1 - انسلاخ الأقاليم والولايات وانفصالها عن الاتحاد وتحولها الى دولة مستقلة .
- 2- تحول شكل الدولة من دولة اتحادية الى دولة موحدة بسيطة فتصبح الأقاليم مجرد وحدات إدارية .
- 3- تحول الأقاليم او الولايات إلى نوع آخر من الاتحادات كالكونفدرالية مثلا (2) .

وإحدى غاياتي الأخرى والمهمة في اختياري لموضوع هذا البحث هي

1 / ليس هناك من نظام حكم سياسي يلاءم الوضع العراق الحالي غير الفدرالية وهو بحاجة حقيقية إلى نظام لامركزية إداري لعلاج كل مشاكله وخاصة مشاكل الحقوق ومن اجل ترسيخ الديمقراطية وإرساء بناء الدولة والمواطنة الصحيحة والانتماء .

2 / الفدرالية ليست بالدواء السحري لإنهاء جميع مشاكل العراق الحالية ولا تنتهي إذا ما طبق اللامركزية الإدارية والفدرالية لكنها ستقنن وتصبح تحت السيطرة يمكن دراستها و إيجاد الحلول الصحيحة المناسبة لها عن طريق دراسة طلبات ومطامح الشعوب العراقية وأديانها ومذاهبها المختلفة بدلا من حالة الفوضى الحالية والصراع من اجل الصراع والاستغلال القبيح والشرس من قبل أعداء العراق وكذلك استغلال الوضع الفوضوي في العراق من قبل دول إقليمية وقوى عالمية لتصفية حساباتها الدولية على حساب امن العراق واقتصاد العراق ودماء العراقيين بكل أطيافه .

مع ملاحظة ان هناك فدراليات بحكم الواقع فرضت نفسها على واقع الدول رغم عدم وجود مانع قانوني من سحب الحقوق الفدرالية (حكم الذاتي) منها كإقليم غاليتيا وكذلك كتلونيا وباسك حيث سحب تلك الحقوق الواقعية منها أمر شبه مستحيل سياسيا وكذلك الحال مع كثير من المقاطعات الصينية والروسية وإقليم كوردستان العراق غير بعيد من تلك الواقعية وسحب حقوقها الفدرالية ان لم يكن مستحيلا فهو في غاية الصعوبة من الناحية التطبيقية والجغرافية بالإضافة إلى السياسية

1. ماجد هاشم الطائي , الدولة العراقية بين الفدرالية واللامركزية , مطبعة دار المجد , الطبعة الثانية بغداد , 2016 (ص 5)

2. احمد ابراهيم علي الورتي , المصدر السابق , (ص 27)

الخاتمة

مصطلح الفدرالية كفكرة تعني الحرص على تحديد ماهية المصلحة العامة في بلد تعاني من التباين العرقي او الطائفي أو المذهبي , فضلا عن انها تجسد شانا عاما يدعو الى الحد من ظاهرة الانفراد بالسلطة , انها لا تنطلق من مجرد مفهوم أحادي بل تستوجب وجود اتفاق مشترك على اتخاذ إجراءات معينة بمعزل عن الطرف الأخر وإجراءات أخرى معه , زد على أنها لا تعتبر مجرد تنازل عن السلطة لان المبدأ المنطقي يفيد بان تنعم حكومات الولايات أو الأقاليم بالسيادة غي دائرة نفوذها بقدر السيادة التي تتمتع بها الحكومة القومية او الفدرالية ضمن دائرتها الخاصة وهنا الحديث عن عدة حكومات تؤدي مهام مختلفة ضمن اطار عمل مشترك ونؤكد بأنه اليوم في العراق يمكن للنظام الفدرالي ان يكون بديلا للنظام المركزي , وثمة بدائل لأقاليم فدرالية تستند الى الأقاليم الجغرافية الطبيعية وبدائل أخرى تستند الى التنوع القومي او غيره والحقيقة يمكن ان يكون النظام الفدرالي بداية الطريق للتجزئة والتقسيم , ويمكن ان يكون طريقا للوحدة , يتوقف ذلك على الكيفية التي توظف بها الفدرالية وعلى الهدف منها , إن الفدرالية يمكن ان تكون تجسيدا للأسس الديمقراطية في الحكم والإدارة في دولة القانون أن الفدرالية يمكن أن تكون أفضل وسيلة في إدارة الدولة التي فيها أكثر من قومية أو طائفة أو مذهب أو أطياف متعددة ففي الفدرالية احترام (للتعددية القومية والدينية والمذهبية والسياسية) وفي تطبيق الفدرالية تعطيل كلي لدور الحاكم الفرد وتجسيد حكم المؤسسات الدستورية في دولة القانون وتجنب الدولة والشعب أهواء وأخطاء الحاكم الفرد .

ان الفدرالية هي نظام حكم لغرض تحقيق العدالة في إدارة أقاليم الدولة الواحدة بصورة متوازنة بين السلطة المركزية وإدارة الأقاليم وبمشاركة واسعة بهدف تحقيق التطور وإنفاق الموارد على الإنسان , اذا فان الفدرالية هي الطريقة القانونية او أسلوب للحكم قائم على تفعيل دور المؤسسات وثبوت ركائز الدولة والحكومة والابتعاد عن قدرات قائد الضرورة والقرارات المتعلقة بمصير الشعب .

لا يستطيع ان اسهب في توضيح ما تم الاشارة اليه في جميع المباحث والمطالب والفروع في الموضوع لكني وجدت لا بد لي ان اثير بعض المقترحات والاشارة الى الغاية من اختيار الموضوع وبالأخص في ظل الوضع الدستوري والقانوني الراهن والذي يمر فيها جمهورية العراق بصورة عامة واقليم كردستان بصورة خاصة حيث اقترح

1- على كل وطني حريص فعلا على مستقبل العراق وبقائه دولة موحدة ان يؤمن بالفدرالية كوسيلة وحل دستوري وقانوني لا بديل له للمعالجة التهديدات الخطيرة على مستقبل العراق ومنع تجزئتها اقلها في ظل الظروف الدولي الحالي غير المستقر .

2- كما اقترح على كل سياسي عراقي وطني ان يؤمن بان العراق بلد مكونات لا بلد مواطنة لان الكل يطالب بحصته , وهذا الامر اكده الواقع الذي نعيشه حاليا وما ترافقها من ازمات دستورية وقانونية , اذا اختيار الفدرالية هي الضمان والامان لكل المكونات , وبانهم سوف ينالون استحقاقاتهم بصورة عادلة ومنظمة بالدستور والقوانين .

3- والاهم من كل ذلك اقترح على كل حريص على سلامة العراق ان يعلم ان الفدرالية الكوردية لم يضاف لاستحقاقات الكورد شيئا جديدا بل قلل من نفوذهم ومكاسبهم وصلاحياتهم لان الكورد قبل السقوط وقبل الدستور كانوا دولة لا ينقصهم سوى مقعدهم الاممي وبمحض ارادتهم اختاروا الانضمام والوحدة مع العراق وشكلوا مع بقية الشعوب العراقية اتحادا فدراليا اختياريا.

4 - الدستور العراقي والنظام الفدرالي العراقي الحالي ليس سوى تقنين لطموحات وتطلعات القومية للشعوب العراقية وبالأخص الشعب الكوردي حيث اصبحت طلباتهم لحقوقهم القومية المشروعة مقننة وتحت السيطرة يمكن مناقشتها على اساس دستوري قانوني وانهاء بعض المفردات الشوفينية الاعلامية السابقة لوصف و نعت التطلعات القومية الكوردية وقياداتها ومناظليها بنعوت شوفينية مثل (المخربين , العصاة , الجيب العميل , عملاء ايران , عملاء اسرائيل , العائدونالخ) .

5 – واخيرا اقترح على كل محب للعراق قبل فوات الاوان العمل على تفعيل وتنفيذ النصوص الدستورية ذات العلاقة للوصول الى عراق فدرالي ديمقراطي امن ومستقر ومتطور .

وفي الختام اكرر شكري لكل من ساهم معي بإرشاد أو نصيحة او ملاحظة مفيدة عسى أن ينال هذا الجهد المتواضع رضاكم ورضاء وقبول اللجنة المشرفة على مناقشته معي عما قصر عنه علمي وفوق كل ذي علم عليم والله هو المستعان .

انتهى بعون الله

قائمة المصادر والمراجع

القران الكريم

1. احمد ابراهيم علي الورتي / النظام الفدرالي بين النظرية والتطبيق
2. ا.م.د. ابتسام محمد عبد / الفدرالية واشكالية العلاقة بين المركز والاقليم في العراق
3. د. اسماعيل مرزة / القانون الدستوري دار صادق بيروت / سنة 1969
4. امير جابر الساعدي/ الطريق الى الفدرالية اوراق عراقية - العدد (2) – سنة
5. العالم ارنست ليههارت / الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد ترجمة حسن زينة
6. باقر ياسين/رؤية في مستقبل العراق ست ولايات مركز البحوث الاستراتيجية مجلة دراسات عراقية (العدد5)
7. باسم حسين / مفاهيم الفدرالية واللامركزية وتشكيل مستقبل العراق
8. جورج اندرسون مقدمة عن الانظمة الفدرالية / منتدى الانظمة الفدرالية كندا اوتوا كندا / سنة 2007
9. جورج طرابيشي اشكالية الديمقراطية في الوطن العربي سلسلة حوار الشهر (العدد 14) 1998
10. دستور العراق الدائم (سنة 2005).
11. د. حسن الجلي / دراسات دستورية في فصل السلطات الفدرالية/ اربيل
12. د.ب.طه حميد عنبكي / العراق بين اللامركزية والادارية والفدرالية /مركز دراسات 2010
13. د. يحيى / الجمل الانظمة السياسية المعاصرة دار النهضة العربية بيروت
14. د. محمد عمر مولود / الفدرالية وامكانية تطبيقها في العراق
15. محمد هماوندي / الفدرالية والحكم الذاتي ولا مركزية الادارية والاقليمية اربيل - سنة 2001
16. ماجد هاشم الطائي /الدولة العراقية بين الفدرالية واللامركزية مركز دراسات / سنة 2016
17. لكاتب الامريكي ميشيل روبن المسؤول السابق في وزارة الدفاع الامريكية (بينتاغون) وعضو المعهد الامريكي للأبحاث ومختص بشؤون الشرق الاوسط وتركيا وايران , مجلة نيوزويك الأسبوعية الامريكية النسخة الورقية الاخيرة صدرت في 25- 12 – 2012 حسين هادي علوان/ الفدرالية ومستقبل العراق
18. نوري لطيف معضلات-الدستور-العراقي-الدائم www.sotaliraq.com/2017/09/23 منشور في النيت اخر زيارة يوم 8-7-1=2018
19. د. نغم محمد صالح / الفدرالية في الدستور العراقي سنة 2005 الواقع والطموح سنة 2007
20. سولاف محمد امين / تحديد صلاحيات في الدولة الفدرالية دراسة تحليلية مقارنة في تطبيق الدستور الفدرالي رسالة ماجستير

21. سعيد السيد علي/ المبادئ الاساسية للنظم السياسية وانظمة الحكم المعاصرة دار الكتاب القاهرة سنة 2007
22. عبد العظيم جبر حافظ / التحولات الديمقراطية في العراق الواقع والمستقبل
23. د. عبد الناصر المهداوي / الفدرالية في العراق / مركز العراق الجديد / باب مفهوم الفدرالية
24. د عصمت شريف الاوائل /حول تطبيق الفدرالية في العراق اراء والامثلة
25. عمر عوض الله جعي / الكاتب ياقوت المستعصي
26. د. صالح جواد كاظم / الانظمة الدستورية في العراق
- 26- قانون الادارة الدولة المؤقت (سنة 2004)
27. د. رشيد عمارة / الديمقراطية التوافقية دراسة في سلوك الانسان العراقي
28. رونالد ل. واتس. الأنظمة الفدرالية/ كندا منتدى الاتحادات الفدرالية سنة 2006 ترجمة فوزية ناجي جاسم
- 29.رياض عبد عيسى الزهيري أن التناقضات بين مواد الدستور العراقي الجديد كثيرة الموقع الالكتروني
2018/5/20 newsabah.com/newspaper/155445
30. د. خالد عليوي عرداوي / توزيع الاختصاصات في الدولة الفدرالية

المواقع الالكترونية المعتمدة

<https://www.annabaa.org/arabic/autorsarticles/1003> ¹

newsabah.com/newspaper/155445

www.sotaliraq.com/2017/09/23

<http://www.ahewar.org/debat/sho>

<https://www.almerja.net/reading.php?idm=8388>

www.forumfe.org

الفهرست

رقم الصفحة	الموضوع	عدد
١	المقدمة	١
3	المبحث الاول - الاساس الدستوري لنظام الفدرالي في العراق /دستورية النظام الفدرالي في العراق	٢
5	المطلب الاول - الفدرالية هل تعني التقسيم ام تعني الاتحاد	٣
5	الفرع الأول- أهم سمات الفدرالية	4
6	الفرع الثاني - نشأة الفدراليات	5
6	الفرع الثالث تساؤلات جديدة بالإشارة في الوضع العراقي	6
8	المطلب الثاني - توزيع الاختصاصات والسلطات في الدستور	7
8	الفرع الأول - توزيع الاختصاصات والمسؤوليات في النظم الفدرالية والواقع الدستوري العراقي	8
9	الفرع الثاني - التنظيم الدستوري وتوزيع الاختصاصات والمسؤوليات	9
10	الفرع الثالث - التنظيم الدستوري للاختصاصات والمسؤوليات في الدستور العراقي	10
13	المطلب الثالث - تطبيقات النظام الفدرالي في العراق	11
15	المبحث الثاني - الديمقراطية التوافقية	12
15	المطلب الاول - مفهوم الديمقراطية التوافقية	13
20	المطلب الثاني - هل الفدرالية تحل مشاكل العراق العرقية والطائفية	14
21	المطلب الثالث - فوائد النظام الفدرالي كما ورد في الدستور	15
22	الفرع الأول - العلاقة بين الفيدرالية والديمقراطية	16
23	الفرع الثاني - تناقضات دستورية في بقاء العراق دولة بسيطة ام دولة فدرالية اتحادية	17
26	المطلب الرابع - النظام الفدرالي ومستقبل العراق	18
27	الفرع الأول - النظام الفدرالي في النهاية ليس سوى تسوية سياسية	19
29	الفرع الثاني - هل العراق دولة فدرالية ؟ هل الفدرالية مطبقة في العراق	20
31	الخاتمة	21
33	قائمة المصادر والمراجع	22